



## الحماية الدولية لحقوق الأجيال القادمة

<sup>ID</sup> فنار طارق ياسين

مدرس مساعد/ كلية الحقوق/ جامعة الموصل/ العراق.

[fanar.tariq@uomosul.edu.iq](mailto:fanar.tariq@uomosul.edu.iq)



### المخلص

**فكرة البحث:** تشكل حقوق الأجيال القادمة جزءاً أساسياً ومهماً من حقوق الإنسان. وقد نالت هذه الحقوق اهتمام المجتمع الدولي بها، بالزام الدول باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين هذه الحقوق والاعتراف بها والوفاء بحقوق ومتطلبات جميع الأجيال، إذ باتت الأجيال الحالية تتحمل مسؤولية اخلاقية وقانونية تجاه أجيال لم تولد بعد، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة والتراث المشترك للإنسانية. ومن أجل ذلك لابد من ايجاد إطار قانوني دولي، يعنى بحماية هذه الحقوق واستدامتها لصالح الأجيال المقبلة.

**الهدف:** يهدف البحث الى التعرف على حماية حقوق الأجيال القادمة على المستوى الدولي، وخاصة في سياق التنمية المستدامة وتغير المناخ والتحديات الأخرى التي تواجهه في الوقت الحاضر، وتحليل وتقييم مفهوم المسؤولية الدولية في ضوء التطورات الحديثة للقانون الدولي. **المنهجية:** تم الاعتماد على المنهج القانوني التحليلي والوصفي، بوصف حقوق الأجيال القادمة، وتطابقها مع الاعلانات والاتفاقيات الدولية، بتحليل نصوصها المتعلقة بموضوع البحث.

**النتائج:** إن حماية مصالح الأجيال القادمة يجب أن نعترف بها كخوة لا يتخراً من حقوق الإنسان، نظراً لما يواجهه البشرية حالياً من لزمات ومعضلات وانتهكاكات مستمرة، وأن تطبيق مبدأ العدالة بين الأجيال يجب أن يؤخذ في الاعتبار العواقب الطويلة الأجل بهدف عدم تعريض رفاهية الأشخاص في المستقبل للخطر.

**الخلاصة:** يواجه الجيل الحالي عدداً متزايداً من التحديات الجديدة في الوقت الحاضر، والتي أشترت الى خطورة حقوق الأجيال القادمة، وهذا يتطلب تطوير إطار قانوني دولي ملم، ورساء آليات فعالة للمسائلة.

### معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٦/٦/٢٩

المراجعة: ٢٠٢٦/٨/١٥

القبول: ٢٠٢٦/٨/٣٠

النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/١٠/١

### المراسلة

فنار طارق ياسين

### الكلمات المفتاحية

حقوق الأجيال القادمة؛ العدالة بين الأجيال؛ التنمية المستدامة؛ القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ حماية البيئة.

### الاقتباس

ياسين، فنار. ط. (٢٠٢٦).

الحماية الدولية لحقوق الأجيال

القادمة. مجلة دراسات إقليمية.

٢٠ (٧٠). ٣١٩-٣٥٨.

<https://doi.org/10.3389/rj.v20i70.63916>



© Authors, 2026, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)



## International Protection of the Rights of Future Generations

**Fanar T. Yaseen** 

Assist. Lect./ College of Law/ University of Mosul/ Iraq.

[fanar.tariq@uomosul.edu.iq](mailto:fanar.tariq@uomosul.edu.iq)

### Article Information

Received: 29/6/2026

Revised: 15/8/2026

Accepted: 30/8/2026

Published: 1/10/2026

### Corresponding

Fanar T. Yaseen

### Keywords

Rights of Future  
Generations;  
Intergenerational Justice;  
Sustainable Development;  
International Human  
Rights Law;  
environmental Protection.

### Citation

Yaseen, F.T. (2026). The  
International Protection  
of the Rights of Future  
Generations. *Regional  
Studies Journal*.  
20(70).319-358.

<https://doi.org/10.3389/9/rsj.v20i70.63916>

### Abstract

**Research Idea:** The rights of future generations constitute an essential component of human rights. Growing international attention to these rights has obliged states to adopt measures to protect, recognize, and fulfil the rights and needs of present and future generations. Current generations therefore bear moral and legal responsibilities towards those yet unborn, particularly through conserving natural resources, protecting the environment, and preserving the common heritage of humanity. It is therefore imperative to establish an international legal framework to protect and sustain these rights for future generations.

**Objective:** This research examines the protection of the rights of future generations at the international level, particularly in relation to sustainable development, climate change, and other contemporary challenges. It also analyzes international responsibility in light of recent developments in international law.

**Methodology:** The research adopts a descriptive and analytical legal approach, examining the rights of future generations and their consistency with relevant international declarations and conventions through textual analysis of relevant provisions.

**Results:** The protection of the interests of future generations should be recognized as an integral component of human rights, particularly in light of ongoing crises, challenges, and violations affecting humanity. The principle of intergenerational justice requires consideration of long-term consequences to ensure that the well-being of future generations is not placed at risk.

**Conclusion:** The current generation faces increasing emerging challenges, underscoring the need to safeguard the rights of future generations. This requires a binding international legal framework and effective mechanisms of accountability.



© Authors, 2026, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

امتازت حقوق الانسان بأنها حقوق أصيلة لا يجوز المساس بها، ومن بينها نجد حقوق الجماعات باعتبارها حقوقاً تضامنية ذات طبيعة مشتركة للإنسانية تدخل ضمن الجيل الثالث، ويطلق عليها حقوق الأجيال القادمة أي جميع الشعوب التي ستعيش على كوكب الأرض في المستقبل. وقد تصاعد الاهتمام بهذه الحقوق مع تفاقم الأزمات البيئية كالتغير المناخي والتنوع البيولوجي واستنزاف الموارد.

عُني القانون الدولي بحقوق الأجيال القادمة، وبناء عليه أصدر العديد من الاعلانات والاتفاقيات الدولية، تهدف الى حماية حقوق أجيال المستقبل، ويلاحظ أيضاً تطور على مستوى مسؤولية الدول بمنظور يتضمن التصدي للأضرار العابرة للحدود والزمن، ومع ذلك يظل الاعتراف بحقوق الأجيال القادمة وتحديد الالتزامات القانونية تجاهها تحدياً قائماً نظراً لما يواجهها من مشاكل من اثبات الضرر الى مشكلة عدم الوجود وغموض الطابع الإلزامي للمعاهدات والاعلانات التي عقدت مما يضعف من امكانية المطالبة بتنفيذها. ولا يمكن انكار حقيقة ان هناك مظاهر عدة لهذه الحقوق من الاعتراف بها واقرارها كجزء لا يتجزأ من حقوق الانسان الاساسية، الا أن الانتهاكات الدولية المستمرة ذات الخطورة الفائقة والمعقدة والواسعة الانتشار، عملت على ضرورة تفعيل حماية حقوق الأجيال القادمة، في إطار اتفاق دولي ملزم تتعامل وفقاً لتطورات الحياة المعاصرة من أجل حماية هذه الحقوق في إطار ينسجم مع طبيعتها واهميتها.

**هدف البحث:** يهدف البحث الى التعرف على حماية حقوق الأجيال القادمة على المستوى الدولي، وخاصة في سياق التنمية المستدامة وتغير المناخ والتحديات الأخرى التي تواجهها في الوقت الحاضر، وتحليل وتقييم مفهوم المسؤولية الدولية في ضوء التطورات الحديثة للقانون الدولي.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية هذا البحث في التطور الكبير الذي طرأ على حقوق الانسان وبشكل خاص حقوق الجيل الثالث، باعتبارها جزء أصيل من المنظومة القانونية للقانون الدولي، وترتبط بأهمية هذا الموضوع أيضاً معرفة ابعاد حماية حقوق الأجيال القادمة والتحديات التي تواجهها، لأنها غير موجودة حالياً وغير قادرة على التعبير عن احتياجاتها.

**مشكلة البحث:** تتمثل الاشكاليات الأساسية في هذا البحث في عدة محاور أساسية منها ما يتعلق بتحديد المفهوم القانوني لها، ومنها ما يتعلق بمدى الزامية الاتفاقيات الدولية وآليات تطبيقها وما هو مدى الالتزام بها من قبل الدول المنظمة لهذا الالتزام، وهناك اشكالية تتجسد بمدى قدرة الإطار القانوني الدولي على استيعاب مفهوم المسؤولية الدولية لحقوق الأجيال القادمة في ظل التحديات بين مصالح الحاضر ومتطلبات المستقبل؟

**فرضية البحث:** ينطلق هذا البحث من فرضية جوهرية تقر بأن الحماية الدولية لحقوق الأجيال القادمة، يمكن أن تحدّ من استنزاف كافة حقوقهم، وبالشكل الذي يقود نحو إلزام الدول بتحقيق القدر الأمثل لتأمينها والحدّ من التعدي عليها وضمان استمرارها لأجيالٍ لم تولد بعد.

**نطاق البحث:** يتحدد نطاق البحث في التركيز على بيان الحماية الدولية لحقوق الأجيال القادمة، عبر تحليل الاعلانات والاتفاقيات الدولية، ذات الصلة بحقوق الإنسان عامةً والأجيال خاصةً، فضلاً عن ذلك يتم التعرض لمفهوم المسؤولية الدولية والتحديات التي تواجهها.

**منهجية البحث:** سنعمد في هذا البحث على المنهج القانوني التحليلي والوصفي، بوصف حقوق الأجيال القادمة، وتطابقها مع الاعلانات والاتفاقيات الدولية، بتحليل نصوصها المتعلقة بموضوع البحث.

**هيكلية البحث:** لغرض الاحاطة بمختلف الجوانب القانونية بموضوع بحثنا، سنقسّم هذا البحث الى مبحثين، انقسمت بدورها الى مطالب فرعية وكما يأتي: المبحث الأول (مفهوم الأجيال القادمة وأساسها القانوني)، والمبحث الثاني (المسؤولية الدولية وضمان الالتزام بحقوق الأجيال القادمة).

### المبحث الأول

#### مفهوم الأجيال القادمة وأساسها القانوني

إن الإطار المفاهيمي للأجيال القادمة يرتبط بتحديد تعريف لها، والذي يجب أن يستوعب الإطار الكلي بها، وأن يتضمن المفاصل الأساسية التي تنطوي عليها، ويرتبط في نفس الإطار تحديد أبرز أنواع حقوق الأجيال القادمة، وأيضاً مناقشة الأساس القانوني الذي تستند اليه في إطار الوثائق الدولية المعاصرة. ولما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب وكما يأتي:

المطلب الأول: تعريف مصطلح الأجيال القادمة

المطلب الثاني: أنواع حقوق الأجيال القادمة

المطلب الثالث: الأساس القانوني لحقوق الأجيال القادمة

### المطلب الأول

#### تعريف مصطلح الأجيال القادمة

إن الخوض في مصطلح الأجيال القادمة يقتضي بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي والقانوني من أجل اعطائه معنىً دقيق وواضح له، حيث أن معنى الجيل القادم معقد وينطوي على مفاهيم متعددة ومختلطة، فهو مفهوم جديد نسبياً ومثيراً للجدل وبالتالي لا يوجد اتفاق على من يمكن الإشارة اليه باعتبارهم أجيالاً قادمة علاوة على قلة المؤلفات والمراجع التي تتحدث عنه، مما يؤدي بنا الى تعريف يمكن أن يطرح قد لا يستوعب مضمونه ولا مدياته، فيعرف الجيل لغةً بأنه: صنف من الناس، جمعه أجيال، فالأمة جنس

من الناس، مثل الترك جيل والروم جيل والعرب جيل والصينيون جيل وهكذا، أو أهل الزمن الواحد أو ثلث القرن (ابن منظور، د. ت.).

ولابد من ذكر الدليل الشامل لفهم الاختلافات بين الأجيال بدءاً من الجيل X (١٩٦٥-١٩٨٠) الذين نشئوا في مرحلة انتقالية كبرى بالتحوّل من العالم التناظري الى العالم الرقمي وصولاً الى الجيل الفا (٢٠١٠-٢٠٢٤) الذي نحن فيه الآن المعروف بجيل بعد الالفية، فهو أول جيل ولد بالكامل في القرن الحادي والعشرين، ومن المتوقع أن يكونوا أكثر تعلماً واستخداماً للتكنولوجيا في التاريخ نتيجة لتأثر حياتهم بالتعلم الرقمي والواقع الافتراضي، وصولاً الى جيل بيتا (٢٠٢٥-٢٠٣٩) اللذان بدأ يولدون حديثاً، فلا تزال سماتهم تتشكل والأكثر تأثراً بالذكاء الاصطناعي والتغير المناخي المستمر (Sun, 2025, 1).

يتضح من خلال ما تقدم، عدم وجود مفهوم دقيق لمعنى الجيل لغوياً، لكن مبادئ ماستريخت بشأن حقوق الانسان في المستقبل، التي تم اعتمادها في عام ٢٠٢٣، عرّفته اصطلاحياً من خلال ما نصّت عليه المادة (الأولى) بأنها هي الأجيال التي لم توجد بعد، ولكنها ستوجد وترث الأرض، وتتمثل الأجيال القادمة بالأشخاص والجماعات والشعوب (Rights of Future Generations, 2023).

وبالولوج الى المعنى القانوني، فيعد هذا المفهوم من المفاهيم الحديثة والجدلية التي تقع في منطقة التماس بين الفلسفة والقانون، فواجه المفهوم القانوني لحقوق الاجيال القادمة بمعضلات فلسفية منها مشكلة عدم الهوية ومشكلة عدم الوجود فعبارة فلان يملك حقاً تقعد معناها المنطقي والقانوني اذا كان صاحب الحق غير موجود في الواقع الا أن القانون الدولي تجاوز هذه العقبات الفلسفية ليفرض وجود التزامات بيئية واخلاقية صارمة لجيلنا الحالي لحماية حقوق من سيأتون بعدنا (Bubnyte, 2024, 8)؛ فمن الموثق ان مفهوم الأجيال مستمد من القانون الدولي البيئي الذي هو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية موضوعها حماية البيئة التي يجب الحفاظ عليها وتوريثها للأجيال القادمة، فالطابع القانوني أعطى اهتماماً خاصاً بها، إذ اكدت الجمعية العامة في تقريرها الموسوم (التضامن بين الأجيال واحتياجات المستقبل)، على أن الأجيال القادمة هم أطفالنا واحفادنا والأجيال التي لم تولد بعد (شكراني، ٢٠١٨، ٥٧).

كما يرتبط أيضاً بالقانون الدولي لحقوق الانسان، لأن الجمع بين حقوق الانسان المتعددة في ثلاثة أجيال بُنيت على أساس التفاوت الزمني واهتمام المجتمع الدولي بحقّ دون الآخر (الجربا، ٢٠٢٤، ٧). ولعلّ الجيل الثالث الذي يطلق عليه حقوق الانسان الجديدة أو ما يسمى حقوق التضامن، فهي حقوق توجّه الى الجماعة بصرف النظر عن الأشخاص التابعين لها فأشخاص هذه الحقوق هم الجماعات لا الأفراد، المتمثلة في الحق بالتنمية والحق ببيئة صحية وسليمة والحق في السلم والاستفادة من الميراث المشترك للبشرية (حافظي، ٢٠٢٢، ٢٢٣)، فهي ذات علاقة مباشرة بالأجيال القادمة، إذ تجمع بين الأجيال المعاصرة

والمستقبلية، وفي هذا السياق تعرف الأجيال القادمة بأنهم أصحاب حقوق بشرية مستقبلية حتمية (الجربا، ٢٠٢٤، ٨).

أما محكمة العدل الدولية فإنها أشارت الى مفهوم الأجيال المقبلة لأول مرة في الحكم المنفصل للقاضي ويرامانتي في حزيران ١٩٩٣ برأيها الاستشاري فيما يخص انفجار الأسلحة النووية، مقرأ بأنه لا يحق لأي جيل أياً كان السبب الذي يقدمه أن يلحق الضرر بالأجيال المقبلة (جواد، ٢٠٢١، ١٠). وهناك مفهوم حديث من منظور العدالة أو الانصاف بين الأجيال على أن الأرض ومواردها الطبيعية والثقافية هي قاسم مشترك وميراث بين جميع أجيال البشر الماضية والحاضرة والقادمة، وبناء على ذلك تلتزم الأجيال الحالية بعدم استنزاف الموارد والحفاظ على الجودة العالية بتسليم كوكب الأرض في حالة بيئية لا تقل جودة عن تلك التي استلموها، وضمان حق الأجيال القادمة في الوصول العادل إليها (Samuelsson, 2023, 18).

من خلال هذه التعريف تطرح نظرية العدالة بين الأجيال التي تنص على أن الجنس البشري حارس وأمين على كوكب الأرض، وله الحق في الانتفاع بموارده مع وجود الالتزام الاخلاقي والقانوني بالحفاظ على سلامته وقوته للأجيال المستقبلية، مستنداً على مواثيق دولية رئيسة مثل ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥ والاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨، والعهود الدولية (\*) التي تؤكد على مساواة الحقوق بجميع أعضاء الأسرة البشرية، فهذه لا تنحصر في النطاق المكاني فقط، بل تمتد لبعيد زمني يشمل الماضي والحاضر والمستقبل، فنظرية العدالة بين الأجيال تعتمد على عناصر أساسية من الالتزامات وهي الخيارات

(\*) إن مبدأ مساواة الحقوق لجميع أعضاء الأسرة البشرية قد تأكد في نصوص الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ الذي نص في ديباجته على أن "الاعتراف بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم"، مروراً بـ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ الذي ألزم الدول بضمان الحقوق دون أي تمييز (المادة ٢)، وصولاً إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ الذي أكد أن هذه الحقوق تنبع من الكرامة الإنسانية المتأصلة وأنها يجب أن تُمارس دون تمييز. وتشكل هذه النصوص معاً ما يُعرف بـ الشريعة الدولية لحقوق الإنسان. للتفاصيل ينظر:

- United Nations. (1948). Universal Declaration of Human Rights. United Nations. <https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights>
- United Nations. (1966). International Covenant on Civil and Political Rights. United Nations Treaty Series, vol. 999, p. 171. <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights>
- United Nations. (1966). International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. United Nations Treaty Series, vol. 993, p. 3. <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights>

المتكافئة والجودة العالية والوصول غير التمييزي لتشجيع المساواة بين الأجيال، والتوزيع المنصف للمنافع والأعباء، ومن جانب آخر ترتب هذه الالتزامات حقوقاً قانونية وأخلاقية وهي حق الوراثة العادلة من كوكباً قوياً له نفس الجودة والصحة الذي تتمتع به أسلافه، وحل مشكلة الفقر للجيل الحالي لأن هذه الأزمة تدفع المجتمعات للاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وبالتالي تؤثر على حقوق الأجيال المقبلة، ولتطبيق العدالة بين الأجيال في سياق أوسع يحتاج أيضاً الى اعتماد منظار لتحديد الاستراتيجيات المناسبة، وتمثيل الأجيال القادمة في صنع القرار، وأيضاً البحث والتطور العلمي والتكنولوجي بالقضايا الطويلة الأجل التي ستؤثر على حقوق الأجيال، لأن جميع هذه الحقوق والالتزامات تتميز بخصائص مهمة، وهي التلازم بين الحق والالتزام وأنها حقوق جماعية وليست فردية، مما يجعل الجيل الحالي بمثابة وصي أو أمين على الكوكب لصالح الأجيال القادمة، ومستفيداً في نفس الوقت بأن يعيش حياة كريمة دون تدمير تركة المستقبل (Brown Weiss, 2014).

يتضح مما تقدم أن مفهوم الأجيال المقبلة ليس تصوراً افتراضياً أو غير مكتمل، بل أصبح جزءاً من البنية القانونية الدولية بصورة غير مباشرة، من خلال الاتفاقيات البيئية والتنمية من جهة، والآراء الفقهية والمبادئ العامة للقانون الدولي المعترف بها من الأمم المتحدة من جهة أخرى. وهكذا يمكن تعريف الأجيال المقبلة بأنها مجموع الأفراد الذين سيولدون في المستقبل، والذين يُفترض أن يتمتعوا بذات الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الأفراد في الحاضر، بما يعكس مبدأ العدالة بين الأجيال.

### المطلب الثاني

#### أنواع حقوق الأجيال القادمة

في مجال حقوق الإنسان فإن كل جيل يعد محكوماً بالشروط التاريخية والسياسية التي أفرزته وحكمت تطوره، وما يسمى اليوم الجيل الثالث المتمثل بطائفة من الحقوق التضامنية الجماعية التي تثبت ليس للجيل الحالي، بل انما للأجيال القادمة التي لم تولد بعد، والتي ظهرت نتيجة التحول الحضاري والعلمي والسياسي الذي شهده العالم في العقود الأخيرة، وشملت هذه الحقوق سلسلة كاملة لاقت اهتماماً متزايداً من المجتمع الدولي، بسبب التقدم التكنولوجي والصناعي المستنزف للموارد، والحروب وتطور الأسلحة النووية المهددة للبيئة والجنس البشري، علاوة على مخاطر التلوث والتصحر؛ ولهذه الأسباب مجتمعة، وللحفاظ على حقوق هذه الأجيال تم تكريسها في العديد من الاتفاقيات والاعلانات الدولية بشكل واضح (الجربا، ٢٠٢٤، ١٠)، لما لها من سمات أساسية تواكب التطور منها عالمية الحقوق لأنها محمية بموجب الاتفاقيات الدولية، وخاصية العمومية، فإن لفظ جيل يشمل جميع أعضاء الجنس البشري بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الأصل، والترابط وعدم التجزئة أي لا تعطى لجيل ويحرم الجيل الآخر، وتعتبر خاصية التضامن

سمة أساسية على مسؤولية الحفاظ على الأرض والموارد الطبيعية وتوريثها للأجيال القادمة (مجاب وطعمة، ٢٠١٨، ٨). وعليه يمكننا أن نخلص إلى مجموعة من الأنواع المتعددة لحقوق الأجيال القادمة، وكما يأتي:

**أولاً- الحق في بيئة سليمة (\*)**: تعد حقوق الإنسان البيئية من الحقوق المهمة لاقترانها مع الحق في الصحة والمياه، فهي ذات طبيعة مزدوجة، مكونة من حق جماعي لأنها تخص الدول والشعوب بأكملها، وكذلك الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وفي ذات الوقت تعد حق فردي، لأنها تضمن الاحتياجات الأساسية للفرد، مثل الحصول على مواد طبيعية بمنأى عن أسلحة الدمار الشامل التي تهدد صحة الإنسان، فالالتزام بحماية البيئة اليوم هو في الحقيقة احترام لحقوق أجيال لم تولد بعد (أمنية، ٢٠١٨، ٣٢٨).

**ثانياً- الحق في تنمية عادلة ومستدامة**: يعد هذا الحق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف أي تباح لكل الشعب، كافة الفرص الممكنة لتحقيق تنمية شاملة والتمتع بها من الجيل الحالي والأجيال القادمة، وعلى واجب الحكومات والدول القيام بكافة الأعمال الضرورية لأعمال الحق في التنمية وعدم التمييز في الحصول عليها منها الصحة والسكن والتعليم والغذاء وتوفير الفرص المتكافئة والمتساوية للجميع، ولتحقيق التنمية المستدامة من الضروري اعتماد أساليب عقلانية في استغلال الموارد المتجددة وغير المتجددة بهدف تحقيق توازن متناغم بين مختلف الأجيال (جواد، ٢٠٢١، ٣١).

**ثالثاً- الحق في الثروات الطبيعية**: يعد هذا الحق من أبرز حقوق الإنسان كونه يوفر الآليات القانونية التي يمكن للشعوب الاستفادة منها دون تمييز كون الثروات الطبيعية ذات قيمة اقتصادية منها ذات ثروات

(\*) لقد أصبح الحق في بيئة سليمة جزءاً من منظومة حقوق الإنسان المعاصرة، حيث أكدت إعلان ستوكهولم بشأن البيئة البشرية لعام ١٩٧٢ أن للإنسان حقاً أساسياً في التمتع ببيئة ذات نوعية جيدة تسمح له بالعيش بكرامة ورفاهية، كما نص إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ على أن البشر في صميم الاهتمام بالتنمية المستدامة ويحق لهم حياة صحية ومنتجة في انسجام مع الطبيعة. وقد عززت اتفاقية باريس للمناخ لعام ٢٠١٥ هذا الاتجاه من خلال الإشارة في ديباجتها إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان في سياق مواجهة التغير المناخي، وصولاً إلى القرار التاريخي للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٢٢ الذي اعترف صراحةً بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق من حقوق الإنسان. وتشكل هذه النصوص مجتمعة الأساس القانوني الدولي للاعتراف بالبعد البيئي ضمن منظومة حقوق الإنسان. للتفاصيل ينظر:

- United Nations. (1972). *Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment (Stockholm Declaration)*. United Nations.  
<https://www.un.org/en/conferences/environment/stockholm1972>
- United Nations. (1992). *Rio Declaration on Environment and Development*. United Nations. Retrieved August 26, 2026, from <https://www.un.org/en/conferences/environment/rio1992>
- United Nations. (2015). *Paris Agreement*. United Nations Treaty Collection.  
<https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-paris-agreement>
- United Nations General Assembly. (2022). *The human right to a clean, healthy and sustainable environment (Resolution A/RES/76/300)*. United Nations.  
<https://digitallibrary.un.org/record/3982508>

باطنية أو ثرواتٍ طبيعية سطحية، وللحفاظ عليها يجب تكريس فكرة العدالة التوزيعية بين الأجيال، وهي أن يستفاد الجيل الحالي بشرط ألا يحرم الأجيال القادمة من فرصهم، والا يحملوهم تكاليف أخطاء الحاضر (ميمون، ٢٠٢٦، ١٨٨).

رابعاً- **الحق في التراث المشترك:** يعني الحق في الارث الحضاري والثقافي المشترك للإنسانية، غير القابل للاختزال ومن حق الجميع استخدامها على قدم المساواة من دون الحاق ضرر فيها منها منطقة قاع المحيطات والبحار وباطن أرضها الموجودة خارج حدود السيادة الوطنية، فضلاً عن مواردها المتاحة لكل الدول فهي ميراث مشترك للإنسانية، ومن حق الجميع استخدامها وفق سياسة انمائية وبيئية لتحقيق مصلحة مشتركة لجميع الاجيال، وان يضمن كل جيل انتقال هذه الموارد الى الجيل اللاحق في حال أحسن منها (قاسم وخلف، ٢٠٢١، ٦٦٢).

على الرغم من أن البشرية جمعاء لم تستفد بصورة متكافئة من ثمار التطور التكنولوجي، نتيجة لتقدم بعض الدول على غيرها وضعف الرقابة الدولية على استغلال هذه الموارد من جانب واحد، فإن استخدام الميراث المشترك للبشرية يظل محصوراً في الأغراض المخصصة له، وذلك انسجاماً مع ما ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ التي نصت: "نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد ألينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب، والتي - في خلال جيل واحد - جلبت للإنسانية مرتين أحرزاً يعجز عنها الوصف"، وأكد الميثاق الصادر في مدينة سان فرانسيسكو بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٤٥ في ديباجته على "الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وما للرجال والنساء من حقوق متساوية..." (United Nations, 1945). ويقتضي ذلك الاستخدام الأمثل والرشد لهذه الموارد وصيانتها بما يضمن مصالح الأجيال القادمة (جواد، ٢٠٢١، ٣١).

وفي إطار اهتمام المجتمع الدولي بمفهوم العدالة بين الأجيال، اعتمد المؤتمر العام لليونسكو في دورته العشرين المنعقدة في باريس بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ إعلان مسؤوليات الأجيال الحالية تجاه أجيال المستقبل. وقد أكد هذا الإعلان أن الأجيال الحاضرة تتحمل واجباً أخلاقياً وقانونياً في صون التراث المشترك للبشرية، سواء كان مادياً أو غير مادي، بما يضمن استمراره لصالح الأجيال المقبلة، وهو ما شكّل خطوة أولى نحو إدماج البعد الزمني للأجيال القادمة في القانون الدولي الثقافي والبيئي. وتعرّز هذا التوجه باعتماد المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة والعشرين المنعقدة في باريس بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ إعلان مسؤوليات الأجيال الحالية تجاه الأجيال المقبلة. وقد نصت مواده على ضرورة حماية البيئة وصون التنوع البيولوجي والجنوم البشري، والحفاظ على التراث الثقافي المادي وغير المادي باعتباره جزءاً من الإرث المشترك للبشرية، فضلاً عن ضمان التنمية المستدامة وتعزيز قيم السلام

والعدالة والتضامن بين الأجيال. ويُبرز هذا الإعلان أن القرارات المتخذة اليوم سيكون لها أثر مباشر على مستقبل البشرية، مما يفرض على الدول والمجتمعات مسؤولية مشتركة في توريث عالم أكثر عدلاً واستدامة للأجيال القادمة (UNESCO, 1997).

وفي سياق التطور المستمر لهذا المفهوم، نظمت اليونسكو بتاريخ ١ حزيران/يونيو ٢٠١٨ ندوة دولية بعنوان الآفاق الجديدة للإرث المشترك للإنسانية، أكدت فيها أن هذا الإرث لا يقتصر على الممتلكات المادية فحسب، بل يشمل أيضاً العناصر غير المادية التي تمثل قيماً عالمية أساسية بالنسبة للجنس البشري، بما يضمن استمراريتهما للأجيال الحاضرة والمقبلة. وقد شكلت هذه الندوة منصة فكرية لتجديد النقاش حول كيفية حماية التراث المشترك وصونه في ظل التحديات العالمية المعاصرة، بما يعكس ترسيخاً تدريجياً لمفهوم العدالة بين الأجيال في القانون الدولي الثقافي والبيئي (UNESCO, 2018).

#### خامساً- الحق في السلم (السلام):

لا ريب أن الحروب تتطوي بطبيعتها على انتهاك جسيم لحقوق الإنسان وحياته الأساسية، ومن هنا تبرز أهمية الحق في السلم والعيش في سلام وغياب العنف في العلاقات الداخلية والدولية على السواء. وقد حرص ميثاق الأمم المتحدة على تكريس هذا المبدأ من خلال نص المادة (٢/٤) التي تحظر على الدول التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو على أي نحو لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن هذا الحظر ليس مطلقاً، إذ استثنى الميثاق حالة الدفاع الشرعي عن النفس المنصوص عليها في المادة (٥١)، التي تجيز للدول، فرادى أو جماعات، ممارسة حق الدفاع عن النفس في حال وقوع هجوم مسلح، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين (United Nations, 1945).

إن ضمان الحق في السلم يلعب دوراً جوهرياً في حماية الأجيال القادمة، إلى جانب تكريس مبادئ المساواة والعدالة في صون حقوق الأفراد، وضمان عدم تهميش الفئات الضعيفة، وحل النزاعات بالطرق السلمية. فمن خلال السلام تُخلق بيئة مناسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يمهّد الطريق لمستقبل أفضل للأجيال المقبلة عبر التعليم والتوعية وتعزيز ثقافة الحوار والاحترام والتعاون بين الدول. وكل إجراء سلمي نتخذه اليوم سيورثه أبنائنا وأحفادنا، الأمر الذي يفرض علينا تزويد الأجيال القادمة بالأدوات اللازمة للتغلب على التحديات المعقدة للسلم (الجربا، ٢٠٢٤، ٦٧). وفي هذا السياق، كان من أبرز اعتبارات المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة والعشرين المنعقدة في باريس بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ عند اعتماده إعلان مسؤوليات الأجيال الحالية تجاه الأجيال المقبلة، هو إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب، وتجنب تعرضها للعواقب الضارة للنزاعات المسلحة وأشكال العدوان كافة، بما في ذلك استخدام الأسلحة على نحو يتعارض مع المبادئ الإنسانية (Liebenberg, & Nolan, 2026).

سادساً- الحَق في الديمقراطية (الاختيار الحر لتحديد المصير): يركّز هذا الحَق على النظرة البعيدة المدى، بمعنى أن من حَق أجيال الحاضر والمستقبل أن يختاروا نظامهم بحرية، ولا يحق للجيل الحالي أن يتخذ قرارات سياسية واقتصادية، إذا كانت هذه القرارات ستدمر البيئة، وأي مورد يستطيع الجيل القادم العيش فيه، بل يجب أن يراعى أي قرار المدى الطويل في هذه الخيارات واحترام النظم الايكولوجية (قاسم وخلف، ٢٠٢١، ٦٦٢).

وفي مقابل هذه الحقوق تأتي واجبات من الجيل الحالي من خلال التعليم والوعي المجتمعي بحقوق الأجيال المقبلة، وتضمن مفاهيم الاستدامة في المناهج الدراسية (الشريم، ٢٠٢٦)، والعمل على توعية بعض السلبيات التي يجب تداركها مثل الحَق في سلامة الجينوم البشري من التطورات السلبية في مجال التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية، لكونها لا تؤثر على الفرد فقط، بل يمتد أثرها الى نسل الانسان وأجيال المستقبل مثل ممارسات الاستنساخ البشري والتعديل الجيني ومخاطر تحسين النسل في محاولة التحكم في اختيار صفات وراثية واستبعاد صفات جينية معينة مما تمس بكرامة الاجيال القادمة وهويتها الجينية (مطير وخلف، ٢٠٢٣، ٩٧٧)، وأيضاً ضمان حقوق هذه الأجيال بميزانية عادلة لأن الديون الحكومية تشكل التزاماً مالياً ممتداً اضافة الى أن الدولة عندما تواجه ضغوطاً لسداد الديون والفوائد المترتبة فقد تضطر الى التوسع المفرط باستخراج النفط والموارد الطبيعية بأسعارٍ ارخص لسد عجز الموازنة مما يؤدي الى استنزاف هذه الثروات وحرمان أجيال المستقبل، فهنا لابد من انشاء صندوق سيادي لهذه الأجيال تمنع الحكومات من السحب منه (جاسم وحسين، ٢٠٢١، ٦٥٩)، لكون أن هذه الحقوق مهمة جداً في صنع القرارات الحالية والمستقبلية، وإن حقوق الاجيال ليست مجرد فكرة بل ضرورة أخلاقية وقانونية لاستقرار مستقبلنا، خاصة وأن ديننا الحنيف أكد على أهمية المسؤولية تجاه اجيال المستقبل دعمها بقواعد فقهية منها قاعدة لا ضرر ولا ضرار لمنع الحاق الضرر بالآخرين بما فيهم جيل المستقبل (الشريم، ٢٠٢٦). لأن جميع هذه الواجبات ترتبط بالعزوف عن الأنشطة المسببة أضراراً لا يمكن اصلاحها، وأيضاً الالتزام بالحماية والاستدامة، والاحتياط باتخاذ تدابير وقائية حتى في حالة عدم وجود يقين علمي كامل حول الأضرار المستقبلية (الشريم، ٢٠٢٦).

إن حقوق الأجيال القادمة يجب أن ينظر اليها كحقوق تضامنية جماعية مشتركة للأجيال الحالية والمقبلة، فاستمرار البشرية وتنميتها والتمتع في حقوق الانسان كلها أمور مشتركة، قائمة على مبادئ أساسية منها، المسؤولية والانصاف والتضامن بين الأجيال وضمان الظروف المناسبة التي لا تنتهك مبدأ الكرامة الانسانية، وضمان حماية البشرية والأرض والحفاظ عليها من أي عارض وخيم، القائم على مبدأ عدم التمييز بين الأجيال، لكونها تخص المجتمع البشري ككل، وانها حقوق تربط الماضي بالحاضر والمستقبل وتنظم التوزيع العادل للفرص والموارد بين أجيال متعاقبة (قاسم، ٢٠٢٠، ٢٤).

#### المطلب الثالث

### الأساس القانوني لحقوق الأجيال القادمة

في الإطار القانوني للمعاهدات الدولية الموجودة، هناك عديد من الاشارات الى مفاهيم الأجيال القادمة ومن الضروري التأكيد على أن بعض امثلة احكام المعاهدات الدولية التي تحميهم مستمدة من فروع مختلفة من القانون الدولي العام مثل القانون البيئي وقانون حقوق الانسان وغيرها فيعود تاريخ مفاهيم الأجيال القادمة الى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اطلقت عدد من المواثيق والاعلانات الدولية التي تؤكد ذلك، ففي بداية الأمر لابد لنا من أن نعترف أن الأمم المتحدة كان لها قدم السبق للمرة الأولى الى فكرة انقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب في ديباجته لعام ١٩٤٥ ( Carrilo-Santarelli & Setzu, 2024, 9) السالفة الذكر المتضمنة مبدأين رئيسيين، أولهما حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهذا الهدف لا يتحقق دون احترام حقوق الانسان أفراداً وجماعات دون تمييز، فضلاً عن احترام المساواة، وثانيهما يؤكد على ضرورة احترام العدالة والالتزامات الدولية، لأن الميثاق يلزم الدول الأعضاء على احترام كافة حقوق الانسان، ولا تستطيع اية دولة أن تتحلل من التزاماتها، بحجة أن ما تقوم به يعد من مسائل الاختصاص الداخلي للدول، وبذلك فان تأكيد هذا الميثاق على حقوق الأجيال القادمة يعطي دافعا قويا لحمايتها من أي انتهاك تقوم به الدول.

وفي مجال حقوق الانسان يعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان وثيقة تاريخية مهمة في حماية الحقوق والذي اعتمد في ١٠ كانون الاول ١٩٤٨، محددا للمرة الأولى في ديباجته حقوق الانسان الأساسية، التي يتعين حمايتها عالمياً لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية، وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم (United Nations, 1948).

يتضح أن هذا الاعلان لا يتمتع بالقيمة القانونية الالزامية الا أنه بقيمة أدبية أو أخلاقية، ما جعله متصفاً بالقانون المرن الذي كان سبباً في ابرام ووضع العديد من الاتفاقيات والصكوك الملزمة فيما بعد في مجال حماية حقوق الانسان. فضلاً عن ذلك عبرت القضايا البيئية على تغير قانوني اخر المتمثل في اعلان استوكهولم عام ١٩٧٢، متناولاً مسألة صون البيئة لصالح أجيال الحاضر والمستقبل (Carrilo-Santarelli & Setzu, 2024, 9).

وفي إطار تطور القانون الدولي البيئي، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الذي تضمن إشارة مباشرة إلى حقوق الأجيال المقبلة. فقد نص المبدأ الثالث منه على أن الحق في التنمية يجب أن يُمارس بطريقة تكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية لكل من الأجيال الحالية والأجيال القادمة (United Nations Conference on Environment and Development, 1992). ويُعد هذا النص من

أبرز المواضيع التي رسخت مبدأ العدالة بين الأجيال في القانون الدولي، حيث ربط بين التنمية المستدامة وحماية البيئة باعتبارهما شرطين أساسيين لضمان مستقبل أفضل للبشرية (عبد العزيز، ٢٠٢١، ٥٤) وفي العام ١٩٩٧ صدر اعلان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO) بشأن مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال القادمة، حيث صدر اعلان خاص بخصوص ذلك إذ نصت المادة (الأولى) منه " تقع على عاتق الأجيال الحالية مسؤولية ضمان الحماية الكاملة لاحتياجات ومصالح الأجيال الحالية والقادمة" (UNESCO, 1997). لذا يعد هذا الاعلان الصك الأول الذي يتناول حقوق الأجيال القادمة بصورة شاملة ومتكاملة (UNESCO, 1997).

وبعد مرور عشرة أعوام على اعلان ريودي جانيرو جاء اعلان جوهانسبرغ عن التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ للربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، لكن يؤخذ عليه أنه جاء ضعيفاً إذ نقادى مناقشة القضايا الجوهرية مثل المواد المعدلة عضوياً (الشحي، ٢٠١٧، ٢٠١٧). وفي حزيران من عام ٢٠١٢ تم عقد مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة عرف باسم ريو+٢٠، من أجل تقديم عشرين عاماً من العمل البيئي، إذ تم عرض جهود معظم الأقطار العربية في مجال التنمية المستدامة من دون التركيز على أهمية تقويم السياسات البيئية العمومية وتشخيص اسباب عدم دمج الأبعاد للتنمية المستدامة لهذه الدول (شكراني، ٢٠٢٨، ١٨٠).

والى جانب ما تقدم من اعلانات، ثمة العديد من القرارات الصادرة عن اجهزة الامم المتحدة التي كان لها دور بارز في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، ففي عام ١٩٩١ اهتمت لجنة حقوق الانسان التابعة لمنظمة الامم المتحدة بالعلاقة بين البيئة وما يترتب عليها من آثار واضرار سلبية على حقوق الأجيال (خمو وعبد القادر، ٢٠٢٦، ٤٦٤٦).

ويمكن القول بأن هذه الاعلانات والقرارات يمكن أن تشكل أساس قانوني من خلال ما يعرف بالقانون المرن<sup>(١)</sup>، فهي تخلق نوع من الالتزامات لكن غير محددة بصورة دقيقة، فهي التزامات عامة أقل قوة من التزامات القانون الصلب، لكنها تعد مرحلة مهمة في بناء التزام دولي مستقبلي فهي خلقت أرضية مرحلية لتطور حقوق الاجيال القادمة.

(١) القانون المرن: مجموعة من القواعد والمبادئ والاجراءات الدولية التي تفتقد الى الدرجة المطلوبة من المحتوى المعياري لإنشاء حقوق والتزامات قابلة للتنفيذ لكنها قادرة على احداث تغيرات قانونية معينة، ويعمل القانون المرن على سد الثغرات وتقديم التوجيهات للدول واصحاب المصلحة الاخرين في ظل غياب القواعد القانونية الملزمة. ينظر: (خمو وعبدالقادر، ٢٠٢٦، ٤٦٣١).

فضلا عن ذلك تسعى الاتفاقيات الدولية الى حماية حقوق الأجيال القادمة وصولاً الى تحقيق العدالة الاجتماعية <sup>(١)</sup>، بين جميع الأجيال أبرزها اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي عام ١٩٧٢، التي ألزمت بها الدول الأطراف بأن تبذل كل الجهود من أجل المحافظة على تراثها الثقافي والطبيعي ونقله الى الأجيال القادمة (الجريا، ٢٠٢٤، ٢٤)، وفق ما نصت عليه المادة (الرابعة) <sup>(٢)</sup>.

وقد ألزمت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ الدول الأطراف بضرورة حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، واتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة للوقاية من مخاطر التلوث ومكافحته. كما أرست الاتفاقية مبادئ تتعلق بالتوزيع العادل للثروات الكامنة في أعماق البحار والمناطق التي تقع خارج نطاق الولاية الوطنية، مؤكدة أن هذه الموارد تُعدّ جزءاً من التراث المشترك للبشرية، وأنه لا يجوز لأي دولة أن تدّعي السيادة عليها أو أن تستغلها بصورة انفرادية، بل يجب أن تُدار لصالح الإنسانية جمعاء وبما يحقق مصالح الأجيال الحالية والمقبلة (United Nations Treaty Collection, 1982). ويظهر هذا النص أن استعمال البحار لا يُنظر إليه فقط من زاوية السيادة الوطنية، بل من منظور العدالة بين الأجيال وحماية المصالح المشتركة للبشرية جمعاء (التميمي، ٢٠٢٤، ٥٩)، وأن استعمال البحر من قبل الدول بشكل مستمر وشامل يثير الكثير من النزاعات بين أشخاص القانون الدولي، لذا دعت هذه الاتفاقية على تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، والتي تشمل جميع الوسائل التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥، فبموجب هذه الاتفاقية أنشئت المحكمة الدولية لقانون البحار (حسن، ٢٠١٧، ٢٨٥).

وعُقدت كذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) التي تم التوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٤. وقد سُميت "إطارية" لأنها مثلت الخطوة الأولى في تنظيم التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة تغير المناخ، حيث وضعت المبادئ العامة والأهداف طويلة الأمد دون أن تفرض التزامات محددة أو صارمة على الدول الأطراف في تلك المرحلة (United Nations, 1992). وكان الهدف منها تجاوز

<sup>(١)</sup> العدالة الاجتماعية: يشير الى أن كل انسان يجب أن يأخذ صفةً من الحياة بشكل متلائم مع شخصيته الانسانية، وأن يسود أبناء المجتمع لون واحد من التعامل وتهيئة الفرص الكاملة للمشاركة في جميع الأصعدة والاستفادة من خيرات البلاد، ينظر: بوسرسوب، ح. (٢٠٢٣). العدالة الاجتماعية ودورها في حماية المجتمع. مجلة رسالة المسجد، ٢١(٢)، ٧٨.

<https://asjp.cerist.dz/en/downloadArticle/728/21/2/243091>

<sup>(٢)</sup> المادة الرابعة من اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ١٩٧٢: (تعترف كل دولة من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأن واجب القيام بتعيين التراث الثقافي والطبيعي المشار اليه في المادتين ١ و٢، الذي يقوم في اقليمها، وحمايته، والمحافظة عليه، واصلاحه، ونقله الى الأجيال المقبلة، يقع بالدرجة الأولى على عاتقها، وسوف تبذل كل دولة أقصى طاقتها لتحقيق هذا الغرض وتستعين عند الحاجة بالعون والتعاون الدوليين اللذين يمكن أن تحظى بهما، خاصة على المستويات المالية، والفنية، والعلمية، والتقنية).

العقبات السياسية والاقتصادية التي حالت دون إبرام اتفاقيات أكثر إلزامًا، وتهيئة الأرضية القانونية والمؤسسية للتفاوض على بروتوكولات لاحقة أكثر تفصيلاً، مثل بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ واتفاق باريس لعام ٢٠١٥، مؤكدةً في ديباجتها على حماية النظام المناخي للأجيال الحالية والقادمة، بقولها مصممون على حماية النظام المناخي للأجيال الحالية والقادمة، كم اشارت الى العديد من المبادئ وهي التنمية المستدامة والانصاف والمسؤولية المشتركة، من أجل مصلحة الاجيال الحاضرة والمستقبلية (حسن، ٢٠١٧، ٢٩٧)، بناء على ما ورد في مادتها الثالثة<sup>(١)</sup>.

وتأكيداً على ما سبق، يُعد بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ أول اتفاق دولي ملزم قانوناً بشأن تخفيض تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي. فقد ألزم الدول الصناعية المدرجة في الملحق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) بتحديد أهداف كمية لتقليل انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات المسببة للاحتباس الحراري خلال الفترة الأولى (٢٠٠٨-٢٠١٢). وقد مثل البروتوكول نقلة نوعية من مجرد إعلان المبادئ العامة في اتفاقية ١٩٩٢ إلى وضع التزامات محددة وملزمة، مما جعله حجر الأساس في النظام القانوني الدولي لمكافحة تغير المناخ، رغم ما واجهه من تحديات في التنفيذ والالتزام من قبل بعض الدول الكبرى (UNFCCC, 1997).

وفي عام ٢٠١٥ عقد مؤتمر مناخ الارض في باريس، لإعلان الاتفاق الدولي بشأن تغير المناخ، وتوصل الأطراف الموقعون عليها الى اتفاق لمكافحة تغير المناخ وضمان اقامة العدل والانصاف بين الأجيال أو ما يسمى بـ(العدالة المناخية)، حيث تجعل جميع الدول مسؤولة في مواجهة أي تغير مناخي له آثار سلبية على الجيل القادم (ميمون، ٢٠٢٦، ١٩١). لكن الذي يؤخذ على الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، أن الالتزامات القانونية الواردة فيها تعد من قبل الالتزامات المرنة، التي تسمح للدول المتقدمة بتفسيرها حسب مصالحها الاقتصادية، والدول النامية ايضا من الممكن ان تتذرع بعدم تطبيق الاتفاقية بعذر عدم قيام الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها المالية ونقل التكنولوجيا (إبراهيم، ٢٠٢٣، ٤١٢).

وفي عام ٢٠٢٠، جددت الدول الأطراف في اتفاق باريس لعام ٢٠١٥ التزامها بالعمل على تقليل تأثير النشاط البشري على المناخ، وذلك من خلال تقديم خطط وطنية جديدة أو محدثة تعرف باسم المساهمات المحددة وطنياً (NDCs). وقد هدفت هذه التعهدات إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بما يتماشى مع الهدف العالمي المتمثل في إبقاء ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين

<sup>(١)</sup> المادة الثالثة: نصت هذه المادة على: "تسترشد الأطراف في احكامها بما يلي في جملة أمور: الاجراءات التي تتخذها لبلوغ هدف الاتفاقية، وتنفيذ تحمي الأطراف الناظم المناخي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة على أساس الانصاف وفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وان كانت متباينة".

فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، والسعي إلى الحد من هذا الارتفاع إلى ١.٥ درجة مئوية (UNFCCC, 2015). ويُعد هذا التطور خطوة مهمة في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات المناخية، حيث انتقلت الدول من الالتزامات الكمية الصارمة في بروتوكول كيوتو إلى نهج أكثر مرونة يقوم على المسؤولية المشتركة والالتزامات الطوعية-المحددة وفق قدرات كل دولة (غبولي وبوسعدية، ٢٠٢٥، ٤٧٥)، لذلك لابد من ضرورة ربط فكرة الاتفاقيات بالتنمية المستدامة لضمان حق الأجيال الحالية والمقبلة بالانقاع بمناخ سليم.

وفي سياق حماية التنوع البيولوجي، تُعد اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢، التي تم اعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو - البرازيل بتاريخ ٥ يونيو/حزيران ١٩٩٢ (United Nations, 1992)، أولى الاتفاقيات الدولية التي وضعت مجموعة من الأهداف لجميع الدول لحفظ الموارد البيولوجية دون تقييد جغرافي أو إقليمي. وقد ركزت الاتفاقية على أن هناك علاقة وثيقة بين التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة، حيث نصت على ضرورة صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو يحقق الفائدة للأجيال الحاضرة والمقبلة (ميمون، ٢٠٢٦، ١٩١)، مع التأكيد على تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية بشكل عادل ومنصف.

غير أن هذه الاتفاقية لم تكن كافية، بسبب طبيعة هذه الالتزامات مما استلزم اتخاذ وسائل مكملة لتحديد مضمونها ووضع الزامية لها، وعلى هذا الأساس تبعها بروتوكولان رئيسان هما بروتوكول قرطاجنة عام ٢٠٠٠ للسلامة الاحيائية (\*)، وبروتوكول ناغويا عام ٢٠١٠ (\*\*)، والذي خصص لغرض استخدام

(\*) يُعد بروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية لعام ٢٠٠٠ أحد البروتوكولات الملحقه باتفاقية التنوع البيولوجي، وقد تم اعتماده في مونتريال - كندا بتاريخ ٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ ودخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٣. يهدف البروتوكول إلى ضمان مستوى كافٍ من الحماية في مجال النقل والاستخدام الآمن للكائنات الحية المحورة وراثيًا الناتجة عن التكنولوجيا الحيوية الحديثة، مع التركيز على حماية التنوع البيولوجي وصحة الإنسان. كما أرسى مبدأ الوقاية والاحتياط، وأسس آلية "الموافقة المسبقة عن علم" (Advance Informed Agreement – AIA) التي تتيح للدول تقييم المخاطر قبل السماح باستيراد هذه الكائنات. ينظر: United Nations. (2000, January 29). Cartagena Protocol on Biosafety to the Convention on Biological Diversity. Adopted in Montreal, Canada. Retrieved August 26, 2026, from <https://www.cbd.int/convention/text>

(\*\*) يُعد بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها أحد البروتوكولات الملحقه باتفاقية التنوع البيولوجي، وقد تم اعتماده في ناغويا - اليابان بتاريخ ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ ودخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٤. يهدف البروتوكول إلى وضع إطار قانوني دولي ينظم كيفية حصول الدول والأطراف على الموارد الجينية، وضمان تقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها بشكل عادل ومنصف بين مزودي الموارد ومستخدميها، بما يعزز العدالة الدولية ويضمن استدامة الموارد لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. ينظر:

United Nations. (2010, October 29). Nagoya Protocol on Access to Genetic Resources and the Fair and Equitable Sharing of Benefits Arising from their Utilization to the Convention on Biological Diversity. Adopted in Nagoya, Japan. <https://www.cbd.int/abs/default.shtml>

الموارد الوراثية، بينما تشكل (اهداف ايشي) (\*) ٢٠١١-٢٠٢٠ الأبعاد المحددة للفقر مثل نقص الدخل وانعدام المشاركة في صنع القرار ونقص الحصول على التعليم ومعالجة أسباب تدهور البيئة وغيرها من الاهداف والغايات الاستراتيجية، لأن الوعي والمعرفة بالتنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية أساساً لحماية حقوق الأجيال المستقبلية (CBD, 2010).

يتضح مما تقدم، ان هناك علاقة بين حماية حقوق الأجيال القادمة والتنوع البيولوجي من خلال حماية الكائنات الحية والنظم الايكولوجية والاستخدام المستدام للمكونات البيئية دون استنزاف، وأيضاً التوزيع العادل للفوائد الناتجة عن الموارد. فجميع هذه الأهداف تسهم بشكل مباشر في أولويات ورفاهية الأجيال. وبالإسهام أيضاً في تحقيق التنمية المستدامة عقدت الامم المتحدة عام ١٩٩٤ اتفاقية مكافحة التصحر<sup>(\*)</sup> (UNCCD) إذ اكدت على الدول الأطراف العزم على اتخاذ اجراءات مناسبة لمكافحتها وتخفيف الجفاف الشديد لما فيه منفعة للأجيال كافة (ميمون، ٢٠٢٦، ١٩١).

ومن أجل المحافظة على صحة الانسان من التأثيرات السلبية للتدخين، تم عقد الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ عام ٢٠٠٣<sup>(\*\*)</sup> لحماية صحة الأجيال الحالية والمستقبلية من توابعها المضرة صحياً

(\*) أهداف أيشي هي مجموعة من ٢٠ هدفاً عالمياً تم اعتمادها في مؤتمر الأطراف العاشر لاتفاقية التنوع البيولوجي (COP10) المنعقد في ناغويا - اليابان عام ٢٠١٠، كجزء من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي ٢٠١١-٢٠٢٠. وقد هدفت هذه الأهداف إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي وضمان استخدامه المستدام، من خلال إجراءات عملية تشمل:

- إدماج قيم التنوع البيولوجي في السياسات الوطنية.
  - تقليل الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي (مثل التلوث وتدهور المواطن الطبيعية).
  - تعزيز صون النظم البيئية واستعادتها.
  - ضمان تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية بشكل عادل ومنصف.
  - تعزيز المشاركة المجتمعية والوعي العام، بما يضمن حماية التنوع لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.
- وقد شكّلت هذه الأهداف إطاراً عالمياً للعمل البيئي حتى عام ٢٠٢٠، وأسست لمرحلة جديدة من المفاوضات التي أفضت لاحقاً

إلى الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد ٢٠٢٠ (Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework).

ينظر:

Convention on Biological Diversity (CBD). (2010, October 29). Strategic Plan for Biodiversity 2011–2020 and the Aichi Biodiversity Targets. Adopted at COP10, Nagoya, Japan. <https://www.cbd.int/sp>

(\*\*) تُعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) إحدى الاتفاقيات البيئية الثلاث الكبرى التي اعتمدت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض - ريو دي جانيرو ١٩٩٢)، وقد تم اعتمادها رسمياً في باريس بتاريخ ١٧ يونيو/حزيران ١٩٩٤ ودخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٦. تهدف الاتفاقية إلى مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، من خلال وضع برامج عمل وطنية وإقليمية ودولية تركز على الإدارة المستدامة للأراضي، وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة، مع إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا باعتبارها القارة الأكثر تضرراً من ظاهرة التصحر. كما أكدت الاتفاقية على مبدأ

اجتماعياً وبيئياً، لذلك تعد من أهم الاتفاقيات الدولية التي عالجت مكافحة التدخين بشكل مباشر لما فيها من مساعي للنهوض بالصحة العامة، وعلى جميع الدول الأطراف اتخاذ كافة التدابير الوطنية والدولية من أجل خفض معدلات التدخين حماية للصحة العامة (التميمي، ٢٠٢٤، ٦٣).

وفي ضوء ما يشهده العالم في العقود الخيرة من النزاعات المسلحة التي استخدمت فيها الأسلحة بأنواعها الملوثة للمياه والأرض والغلاف الجوي وحياة السكان، وبالتالي سيؤدي الى اضعاف قدرة الأجيال القادمة على الحصول على بيئة طبيعية صحية، لذا سعت الدول الى ابرام اتفاقيات ومعاهدات تحمي البيئة أثناء الحروب منها اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية لعام ١٩٧٦، حيث أكدت مادتها (الاولى) على تعهد الدول الطرف بعدم استخدام تقنيات التغيير في البيئة التي ينجر عنها آثار واسعة الانتشار، أو طويلة الأمد، من أجل تحقيق أغراض عسكرية أو عدائية كوسيلة لتدمير دولة طرف آخر، أو الحاق أضرار أو خسائر بها، إضافة الى عقد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، لما لها من أخطار كارثية ممتدة للأمام (ميمون، ٢٠٢٦، ١٩٢).

بناء على ما سبق، فإن هذه الاتفاقيات أسست لعلاقة مهمة بين الأجيال وهي أن على الأجيال الحاضرة مسؤولية كبيرة تجاه الأجيال المقبلة التي تتلخص في الاستخدام الرشيد للموارد الموجودة بما يضمن بقائها تجاه الأجيال المقبلة، والاعتماد بشكل أساسي على معيار العدالة وصياغة حفظ فاعلية التنمية المستدامة لضمان تنمية سياسية واقتصادية وبشرية مستمرة (أحمد، ٢٠٢٥).

نستخلص من ذلك أن الأساس القانوني لحقوق الأجيال القادمة، تشكل من مواثيق دولية مثل ميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٤٥، وإعلانات في مجال حقوق الانسان مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨، وإعلانات أخرى في مجال البيئة والتنمية المستدامة ومؤتمرات، واتفاقيات دولية لكن أهم ثغراتها يكمن في غلبة الأساس القانوني لهذه الحقوق على الاعلانات الغير ملزمة، وإن مخالفتها لا تستوجب المسؤولية القانونية، والتي لجأ اليها المجتمع الدولي لاتصافها بالطابع الطوعي فضلاً عن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية، أكثر من الاعتماد على المعاهدات الملزمة ذات الاجراءات الزجرية، التي تفرض التزامات على الدول الاطراف فيها، لذا فمن وجهة نظر الباحث يستلزم نقل هذا الاساس الى دائرة التنفيذ، عبر تعيين مفوض سامي لحراسة حقوق أجيال المستقبل على المستوى الدولي. ولا يخفى أن الدول مرت بنضالٍ طويل وممرير من أجل الاعتراف الدولي بحقوق الأجيال القادمة، وإدراجها بنصوص ضمن الاتفاقيات التي منحتها أساساً قانونياً لتبرر وجودها، لكن المعاناة لا تزال على مستوى التطبيق الميداني والتمهيش في مجالات التنمية وغيرها لعدم وجود أساس قانوني أو اتفاقية تحدد من هم الأجيال القادمة.

المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة بين الدول، وعلى ضرورة إشراك المجتمعات المحلية في وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية. للتفاصيل ينظر:

United Nations. (1994, June 17). United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD). Adopted in Paris, France. <https://www.un.org/climateaction/mechanism/en/united-nations-convention-combat-desertification-unccd-and-climate-peace-and-security>

## المبحث الثاني

### المسؤولية الدولية وضمان الالتزام بحقوق الأجيال القادمة

تعدّ المسؤولية الدولية أحد المفاهيم السياسية في القانون الدولي العام، وتشير إلى التزام الدولة بتحمّل كل العواقب القانونية التي تسببت في إلحاق ضررٍ بدولةٍ أخرى سواء كانت هذه الأفعال نتيجة نشاطٍ مباشر أو نتيجة تقاعسها عن اتخاذ التدابير اللازمة لمنع حدوث الضرر، وإن بيان الأفعال التي ترتب المسؤولية الدولية هو محاولة لتحديد الجزاء الدولي عن انتهاك حقوق الأجيال المقبلة بما في ذلك التلوث المزمّن والتغير المناخي واستنزاف الموارد الطبيعية وهذا جمعه يخلق التزاماتٍ ومسؤوليات على عاتق البلدان لحماية الأجيال الحالية والقادمة من الآثار السلبية لهذا الانتهاك، ويعود هذا الالتزام والاعتراف بقيمته إلى التعهد الذي قطعه ميثاق الأمم المتحدة بضمان تجنب الأجيال القادمة أهوال الحروب، وقد تردد صدى ذلك أيضاً في العديد من الأطر الدولية، المتعلقة بالحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، ولما تقدم سوف نقسّم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وكما يأتي، المطلب الأول الالتزامات الناشئة عن حقوق الأجيال القادمة، والمطلب الثاني أحكام المسؤولية الدولية الناجمة عن الإخلال بحماية حقوق الأجيال القادمة، والمطلب الثالث الموسم التحديات التي تواجه نظام المسؤولية الدولية عن انتهاك حقوق الأجيال القادمة.

### المطلب الأول

#### الالتزامات الناشئة عن حقوق الأجيال القادمة

إن الالتزام بحماية حقوق الأجيال يعكس تحولاً جذرياً في النظرة من مجرد أداة لحلّ المشكلات الحالية، وتلبية رغبات الجيل الحاضر إلى مسؤولية ممتدة عبر الزمن، وبموجب هذا الالتزام يفرض مبدأ التطور الحذر، فهو لا يعرقل العلم بل يضمن أن يكون هذا التقدم آمناً، ولا يأتي على حساب من سيرثون كوكب الأرض بعدنا (Bubnyte, 2024, 24). لأن القانون الدولي يحدد مجموعة كبيرة من الحقوق والالتزامات، التي تخصص لجميع الدول بشكل متوازن وذلك انطلاقاً من مبدأ المساواة دون تمييز لأن كل ما ازدادت القوة الفعالة التأثيرية لمجموعة الحقوق والالتزامات التي تتمتع بها جميع الدول، كلما ارتفع مستوى التأثير الإيجابي على مجمل منظومة حقوق الإنسان، لتصبح أكثر ازدهاراً وتطوراً (معلا، ٢٠١٤، ٥٩). مؤكداً أنه ينتج جملة من الالتزامات القانونية على المستوى الوطني والدولي: وعلى النحو الآتي:

**أولاً- الالتزامات على المستوى الوطني:** يتطلب من الحكومات قبل كل شيء الالتزام بحماية حقوق أجيال المستقبل، وذلك بتضمين نصوص دستورية وقوانين موضوعية، تعترف صراحة بحقوقهم، كما يفرض هذا الالتزام أيضاً على رفع دعوى قضائية تطالب بحقوقهم أمام المحاكم الوطنية، بالتقاضي نيابةً عن أشخاص

لم يولدوا بعد (41, 2024, Bubnyte) كما هو الحال في الدعوى المناخية <sup>(١)</sup>، واتخاذ تدابير تشمل كافة مناحي الحياة هي:

١- التزام الدولة بتطوير التعليم، وتوفير الأبنية التعليمية، واتخاذ تدابير صحية طويلة الأمد مثل الكشف المبكر للمقبلين على الزواج لضمان ولادة أجيال أصحاء بعيدين عن الأمراض الوراثية والتشوهات الخلقية (عبد العزيز، ٢٠٢١، ٣٨).

٢- ويتضمن أيضاً حدود التزام الدولة الحاضرة لحماية البيئة والعدالة الاجتماعية في توزيع الثروات مستندة الى فكرة العدالة بين الأجيال، لأن وضعها مجرد حارس مؤقت يتعين تسليمه الى الأجيال القادمة غير مثقلة بالفساد، وبه تنشأ مسؤولية أخلاقية على الدولة، قوامها بعدم المساس بالمطالب الأساسية للأجيال القادمة في البيئة أو الموارد الطبيعية أو التراث المشترك للإنسانية (صابر، ٢٠٢٦، ١٢٢). لابد ان نوضح بان فكرة الأمانة بين الأجيال فكرة تستند على أسس أخلاقية وإنسانية بالدرجة الاساس اذ تعد الثروات الطبيعية والبيئة كالأمانة بيد الجيل الحالي يجب عليه الحفاظ عليها وبل تطويرها وتنميتها لتستفيد منها الأجيال القادمة التي أيضا ستكون امينة عليها وهكذا ويمكن ان نجد أساس في هذه الفكرة في الجانب الديني كذلك اذ ان الانسان خليفة الله على الأرض وعليه تعميرها لا تخريبها.

٣- واجب تحقيق التنمية البشرية المستدامة: يقع على عاتق الدول ضمان فعالية المبادئ بالحقوق والواجبات المنصوص عليها من خلال تنفيذ الآليات المناسبة ودمج الأجيال المقبلة في السياسات، وتطوير البرامج التثقيفية بحقوق الانسان وواجبات الأجيال الحالية تجاه الأجيال التي لم تولد بعد، فهو أمر ضروري للغاية (قاسم، ٢٠٢٠، ٢١).

ويلحظ فيما سبق، أنه تم استخدام مصطلح الواجب بدلاً من الالتزام للتركيز على وجود مسؤولية قانونية فعلية تحمي الكرامة الانسانية والمعارف التقليدية والتنوع البيولوجي (قاسم، ٢٠٢٠، ٢٢).

ثانياً- **الالتزامات على المستوى الدولي:** تنقسم التزامات الدولة في القانون الدولي التقليدي الى ثلاثة مستويات وهي الاحترام أي الامتناع عن اتخاذ أي اجراء حالي يتدخل بشكل مباشر في تدمير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأجيال القادمة، والالتزام بالحماية من الأنشطة الضارة التي يمارسها طرف ثالث

<sup>(١)</sup> الدعوى المناخية: هي أحد الأدوات المستحدثة المراد بها مقاضاة شخوص المتسببين في عدم الاستقرار المناخي، وذلك نظراً لعدم كفاية الضمانات اللازمة للحفاظ على استقرار المناخ، متبعة قواعد اجرائية بما يحقق الأمن الاجرائي في دعوى المناخ، مبتعنين تحقيق أقصى درجات خصوصية أمن الفرد في الوصول الى حقه في عدم الاضرار به جراء استخدام الأنشطة المضرة بالبيئة المحيطة به، للمزيد ينظر: الرمادي، ر. ر. ح. (٢٠٢٣). الأمن الإجرائي في دعوى المناخ. مجلة البحوث الفقهية والقانونية. كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، دمنهور، مصر، ٣٤٦.

<https://doi.org/10.21608/jlr.2024.276692.1404>

الشركات المتعددة الجنسيات، والقطاع الخاص وأخيراً التزاماً بالأداء أي الوفاء باتخاذ تدابير ايجابية لتهيئة الظروف التي تضمن تمتع الأجيال القادمة بحقوقها (Liebenberg, & Nolan, 2026). ومن ضمن الالتزام هو تحقيق العدالة والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وما شاكل ذلك. وتقرض الأطر الدولية التزامات تجاه الأجيال القادمة، والتي تعد جهود دولية منها:

١- تعد منظمة الأمم المتحدة الفاعل المركزي في ترسيخ مفهوم حماية حقوق الأجيال القادمة ضمن المنظومة القانونية الدولية، حيث أطلقت مجموعة من البرامج العالمية التي تهدف الى تعزيز حقوق هذه الأجيال، مؤكدة على التزام سياسي وأمني لحفظ السلام، فمن أبرز هذه المبادرات برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) الذي يشكل الإطار المؤسسي الرئيس للتنسيق بين الدول في مجال حماية الموارد البيئية المشتركة، ووضع المعايير الدولية للحد من التلوث (علام، ٢٠٢٦، ٣٢٢). وجاءت الاسكوا (ESCWA) كلجنة اقليمية تابعة للأمم المتحدة تعمل تحت اشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتتسق أنشطتها مع الوكالات والمنظمات الدولية، تعمل على تحقيق جملة من الأهداف لتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية، ففي عام ٢٠١٦ دعت الدول العربية الى اعتماد سياسات تحفظ الموارد الطبيعية لتحقيق العدالة بين الأجيال (الجزيرة نت، ٢٠٢٧).

٢- ويعد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاص لعام ١٩٦٦<sup>(١)</sup>، من معاهدات حقوق الانسان التي صيغت بالأساس لتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة، فقد أشارت المادتان ١ و٢ (United Nations, 1966)<sup>(٢)</sup> من العهد، تأسيس التزامات واضحة، فبالرغم من أنه هذه المعاهدة قديمة الا أنه يمكن تفسيرها بشكل تطوري لأن افعالنا اليوم تؤثر بشكل مباشر على قدراتهم على العيش

<sup>(١)</sup> العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو إحدى المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ بموجب القرار رقم ٢٢٠٠ (XXI) A، ودخل حيز النفاذ في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦. يشكل هذا العهد مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما يُعرف بـ "الشرعة الدولية لحقوق الإنسان". يهدف العهد إلى ضمان مجموعة من الحقوق الأساسية التي تمثل الركائز الاجتماعية والاقتصادية للحياة الإنسانية، مثل الحق في العمل، ظروف عمل عادلة، تكوين النقابات، الضمان الاجتماعي، حماية الأسرة، مستوى معيشي لائق، الحق في الصحة، التعليم، والمشاركة في الحياة الثقافية... للتفاصيل ينظر:

(United Nations, 1966)

<sup>(٢)</sup> نصت المادتان (١) و(٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ كما يأتي:

(١) لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وبمقتضى هذا الحق لها أن تقرر بحرية مركزها السياسي، وأن تواصل بحرية نماءها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. (٢) لجميع الشعوب، تحقيقاً لمقاصدها الخاصة، أن تتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية، دون إخلال بأي التزامات ناشئة عن التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة، وعن القانون الدولي. ولا يجوز في أي حال حرمان أي شعب من وسائله للعيش الخاصة به

والحصول على حقوقهم لان حماية حقوق الانسان لم تعد تقتصر على الأجيال فقط بل تمتد قانوناً لحماية مستقبل البشرية والأجيال التي تأتي بعدنا (Liebenberg, & Nolan, 2026).

٣- اعلان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO) في عام ١٩٩٧ السالفة الذكر التي أعلنت أيضاً مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال المقبلة مؤكداً أن القرارات التي نتخذها اليوم ستحدد شكل الحياة في المستقبل لذلك على الحكومات التزام قانوني بحماية حقوق الأجيال التي لم تولد بعد، حيث اقر (١٢) بنداً جميعها توضح مسؤولية الأجيال في صيانة حقوقهم واحتياجاتهم المستقبلية (UNESCO, 1997).

فضلا عن ذلك فإن لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو FAO) التي نشأت رسمياً عام ١٩٤٥، دوراً إذ تبنت المنظمة استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة تلبي احتياجات الشعوب الحاضرة دون الاضرار بقدرة الأجيال القادمة والالتزام بحماية البيئة وضمان استدامته والاسهام في تحسين التغذية والصحة لكافة الأجيال (قاسم، ٢٠٢٠، ١٦٠). وإلى جانب ذلك، اسهمت المنظمات الحكومية غير الدولية مثل منظمة الصندوق العالمي للطبيعة التي تأسست عام ١٩٦١ التي كانت أبرز أهدافها وقف التدهور البيئي، والالتزام ببناء مستقبل يعيش فيه البشر في وئام مع الطبيعة (غنيم، ٢٠١٨، ٢٠).

٤- أقرت مبادئ ماستريخت التي اعتمدت في ٣ شباط ٢٠٢٣ في ديباجتها " توجد الأجيال البشرية ضمن سلسلة متصلة غير منقطعة يتم تجديدها وإعادة تعريفها باستمرار مع انضمام اعضاء جدد لا حصر لهم الى المجتمع البشري"، وأن هناك مسؤوليات في ترسيخ وتطوير معايير حقوق الانسان وتحول حقوق الأجيال القادمة من مجرد شعار أخلاقي الى التزام قانوني صارم قابل للتقاضي أمام المحاكم الدولية والوطنية، مما يمنح هيئات حقوق الانسان اداة قوية لمحاسبة الدول على سياساتها قصيرة الأجل (2, Chapel, 2023).

٥- وجاء اعلان القمة العالمية للمستقبل بشأن الأجيال القادمة في أيلول ٢٠٢٤ الذي أكد على الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي موجّهين التزاماً بجدول الأعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (١)، من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز العدالة الاجتماعية وكذلك الالتزامات المترتبة علينا بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني مكررين ادراكا منا بأن الأجيال القادمة هي جميع الأجيال التي لم تولد بعد وهي سترث هذا الكوكب، وأن أي تقاعس للأجيال الحالية لها تأثير مضاعف عابر للأجيال، لذا يعزم على ضمان تصّرف الأجيال الحالية بمسؤولية احتياجات ومصالح الأجيال القادمة (United Nations, 2024).

(١) التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الاضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. (الشحي، ٢٠١٧، ٨).

٦- لم تعد هذه الحقوق مجرد شعارات بل ترتب عليها آثار اجرائية وقضائية ملموسة وبدأت محاكم دولية في استقبال دعاوى قضائية مرفوعة تطالب الحكومات بالوفاء بالتزاماتها لحماية مستقبل الأجيال القادمة مثل الرأي الاستشاري التاريخي الذي أصدرته المحكمة الدولية لقانون البحار <sup>(١)</sup> لعام ٢٠٢٤ التي قضت بأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المسببة لارتفاع درجة حرارة المحيطات وتلوثه، يقابله واجباً ببذل العناية لمنع هذا التلوث والحد منه، لأنه يبرز ضرراً طويلاً المدى لا يمكن اصلاحه لجميع الأجيال (Manderscheid, 2026, 358).

أما محكمة العدل الدولية فإن لها رأي استشاري آخر أصدرته في تموز عام ٢٠٢٥ بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف تحديد التزامات الدول تجاه التغير المناخي والتبعات المترتبة على مخالفتها، كجبر الضرر وإعادة الحال الى ما كانت عليه من أجل جعل المسؤولية الدولية واقعاً متحققاً لحماية حقوق الأجيال القادمة (جعفر، ٢٠٢٦، ٤٦٨). مؤكدةً في هذا الرأي الاستشاري على حقوق الأجيال القادمة، إذ بينت تأثرهم من جراء التغير المناخي، الذي يمثل تهديداً للنظام البيئي والتنوع الاحيائي وطرق العيش وتهديده للصحة والرفاهية بالنسبة للأجيال الحالية والمستقبلية، وعلى ضرورة منع وقوع اضرار فادحة بالنظام البيئي كونه يعد مساس بحقوق الأجيال القادمة (International Court of Justice, 2025). وعلى الرغم من أن رأي محكمة العدل الدولية ليس ملزماً قانوناً الا أنه يحمل سلطة أدبية وقانونية كبيرة مؤكداً إن عدم الامتثال للالتزامات المناخية يمكن أن يؤدي الى عواقب بموجب القانون الدولي بما في ذلك الالتزام بتقديم التعويض، علاوة على ذلك فانه يعيد تعريف العدالة المناخية ليس فقط كمسألة انصاف بين الدول بل كقضية عدالة بين الأجيال، فهو يمثل نقطة تحوّل حاسمة نحو إطار قانوني يعترف بحقوق الأشخاص الذين لم يولدوا بعد (Good Lobby, 2025).

ولم تكن المحكمة الجنائية الدولية بمنأى عن ذلك، بل أكدت على معاقبة الأفراد الذين يسيئون الى التراث الثقافي والتاريخي للشعوب، معتبراً أن هذا التدمير جريمة حرب لا تغتفر لأنها تمس بالهوية الانسانية المشتركة، وذو انتفاع مشترك بين جميع الأجيال مؤكدةً على انزال أقصى العقوبات للشخص المسؤول حسب ما ينص عليه النظام الاساسي لهذه المحكمة (التميمي، ٢٠٢٤، ١١١). وعلى سبيل المثال نشر المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية عام ٢٠١٦ ورقة تعد تطوراً ملحوظاً من خلال تسليط

<sup>(١)</sup> المحكمة الدولية لقانون البحار: هي هيئة قضائية مستقلة، أنشئت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، بوصفها وسيلة من وسائل تسوية المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق هذه الاتفاقية. وتسمح للأفراد والأشخاص باللجوء اليها الى جانب الدول، عن طريق الاشتراك المباشر وغير المباشر في الدعوى الدولية، ويكون ذلك بتمكين الأفراد واعطائهم القدرة على اللجوء الى هذه المحكمة دون استبعاد الدول من هذه الميزة، وبهذا يتحدد اختصاصات هذه المحكمة بالشخصية والموضوعية. للمزيد ينظر: (حسن، ٢٠١٧، ٢٨٥).

الضوء على دور المحكمة بالنظر بالدعاوي المقامة ضد جرائم الإبادة البيئية على غرار جرائم الإبادة الجماعية (محمد، ٢٠٢٢، ١٦٢).

وفي إطار محاكم حقوق الإنسان عززت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذا الحق للأجيال القادمة وقضت بأن الفشل في اتخاذ إجراءات التخفيف المناسبة للتغير المناخي يمكن أن ينتهك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان واصفةً تغير المناخ بأنه يؤثر ليس فقط على الأجيال الحالية بل أيضاً على الأجيال التي لم تولد بعد، مؤكدة الحاجة إلى تكثيف إجراءات الدولة التدريجي للآثار المناخية (Manderscheid, 2026, 355)، فقد أصدرت المحكمة الأوروبية قراراً بشأن تغير المناخ في أيار ٢٠٢٤ ضد سويسرا بأنها قد انتهكت الاتفاقية الأوروبية لعدم أخذها بإجراءات كافية لمواجهة التغير المناخي (European Court of Human Rights, 2024).

وأصدرت أيضاً المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان رأي استشاري بناء على طلب كل جمهورية تشيلي وجمهورية كولومبيا حول الطوارئ المناخية وحقوق الإنسان<sup>(١)</sup> إذ بينت فيه بأن الدول والشركات ملزمة بموجب القانون الدولي، بمعالجة تغييرات المناخ، وعليهم اتخاذ إجراءات عاجلة، مركزة على أسس علمية تعتبر كواجب قانوني إلى جانب الآراء الاستشارية لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار، فتعتبر محاكم حقوق الإنسان إطاراً شاملاً لتعزيز العدالة المناخية في جميع أنحاء العالم لما لها من تأثير مستقبلي للأجيال القادمة، ونقطة تحول حاسمة للمجتمعات المكافحة من أجل البقاء، وأن حقوق جميع الأجيال قابلة للتنفيذ وأي تقاعس يعد انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان (عبد الكريم وعبد الله، ٢٠٢٦، ٤٢٦٣). وأكد القرار في عدة مواضع على حقوق الأجيال القادمة وضرورة حمايتها بالتحديد من التغير المناخي وضرورة اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة للحد من التغير المناخي كون التباطؤ في هذا الموضوع قد يسبب ضرر على حقوق الأجيال القادمة، فضلاً عن تأكيد المحكمة على تأثيرات ذلك أيضاً على الحق في البيئة الملائمة إذ لهذا الحق قيمة عالمية ليس فقط بالنسبة للأجيال الحالية بل للأجيال القادمة، وكذلك على ضرورة حظر السلوكيات التي تسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه بالتوازن في النظم البيئية التي هي أساسية لاستمرار الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية (Inter-American Court of Human Rights, 2025, 58, 95, 102).

(١) ينظر: الرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان بناء على طلب كل جمهورية تشيلي وجمهورية كولومبيا حول الطوارئ المناخية وحقوق الإنسان:

Inter-American Court of Human Rights. (2025, May 29). *Advisory Opinion OC-32/25: Climate Emergency and Human Rights (requested by the Republic of Chile and the Republic of Colombia)*. San José: IACtHR. Retrieved September 5, 2026, from

[https://www.corteidh.or.cr/docs/opiniones/seriea\\_32\\_en.pdf](https://www.corteidh.or.cr/docs/opiniones/seriea_32_en.pdf)

ويرى الباحث، أن المركز القانوني للأجيال القادمة هو المكانة القانونية والحقوق والالتزامات المعترف بها في القانوني الدولي والوطني للفئات البشرية التي لم تولد بعد، مستنداً الى أسس وأطر قانونية مثل الاعلانات والاتفاقيات الدولية السالفة الذكر، والدساتير الوطنية فضلاً عن القوانين، اذ اتجهت بعض الدول الى تضمين حقوق الأجيال القادمة في دساتيرها وقوانينها مثل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ الذي أشار في مادته (الثالثة والثلاثون) الى "حق الفرد بالعيش في بيئة صحية وسليمة، وتكفل الدولة حماية البيئة وتنوعها الاحيائي"، كما أصدر العديد من القوانين التي تخص ذلك منها قانون وحماية تحسين البيئة العراقي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩، بهدف ازالة ومعالجة ما تتعرض لها البيئة العراقية من أضرار والحفاظ على الصحة العامة، والتراث الثقافي المشترك من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وتنميتها (جواد، ٢٠٢١، ٨).

### المطلب الثاني

#### أحكام المسؤولية الدولية الناجمة عن الاخلال بحماية حقوق الأجيال القادمة

حين تترتب مسؤولية دولية يجب أولاً اثبات وجود التزام قانوني قائم أساساً نتيجة مخالفة المصادر المنشئة للقواعد القانونية وهي المعاهدات والعرف الدولي وحتى المبادئ العامة للقانون (الشيخ، ٢٠٢٤، ٩٩). وتقوم ايضا وفق أسس مهمة على وجود المبدأ الاحتياطي الذي ينص على وجود واتخاذ تدابير لازمة لمنع حدوث الضرر المحتمل الوقوع، وتعد العدالة بين الأجيال <sup>(١)</sup> من أهم أسس المسؤولية الدولية، بحيث يضمن حصول الاجيال القادمة على فرص متساوية من كافة الحقوق (بو سكرة، ٢٠٢٤، ١٥١). وطبقاً للقانون الدولي العام ولقيام المسؤولية الدولية لابد من أن يكون فعلاً منسوباً للدولة وغير مشروع وأن يترتب عليه ضرراً مادياً أو معنوياً واسناده الى أحد أشخاص القانون الدولي سواء تمثل في أعمال سلطاتها التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية (العطية، ٢٠٠٥، ٥٢٣). وبعد هذا العرض يمكن القول أن طبيعة المسؤولية الدولية تجاه انتهاك حقوق الاجيال القادمة متعددة ومتطورة ولها اشارت ضمنية غير مباشرة في ضوء الاستخدامات الخطرة ذات العواقب الوخيمة

<sup>(١)</sup> العدالة بين الأجيال: هناك مفهومان لها، أولهما العدالة الاجتماعية وهي التي تقوم بتوزيع رفاهية الانسان بشكلٍ عادل عبر المساحة الجغرافية والفئات الاجتماعية المتنوعة داخل الجيل الحالي، وثانيهما العدالة بين الأجيال، وهي تقوم بتوزيع رفاهية الانسان عبر الزمن، كونها مفهوماً اخلاقياً، ينظر:

Summers, J. K & .Smith, L. M. (2014, January). The role of social and intergenerational equity in making changes in human well-being sustainable. *National Library of Medicine*. Retrieved September 5, 2026, from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4165836>

على رفاهية الأجيال المقبلة والتي بلغت ذروتها في عصر التكنولوجيا، فكان لذلك الاستخدام أضراراً تتعدى حدود الدولة ولكي تتحقق المسؤولية الدولية لأي انتهاك على حقوق هذه الأجيال لابد أن يكون هناك واقعة منشئة للمسؤولية عن عمل غير مشروع يسبب ضرراً للأجيال القادمة وشرط اسناده الى الشخص الدولي الذي يتحمل مسؤولية التعويض عن الضرر الناجم (التميمي، ٢٠٢٤، ١٢٩).

ولكن من ضمن المبادئ الأساسية في أثناء الحديث عن المسؤولية الدولية بحماية حقوق الأجيال القادمة هي المسؤولية المشتركة التي تختلف بتطبيقاتها من فاعلٍ الى آخر، فالدول الصناعية تتحمل مسؤولية تراكم الغازات الدفينة وأثرها البالغ في طبقة الأوزون منذ الثورة الصناعية لذلك توجب عليها الاتفاقيات الدولية التعاون مع الدول النامية لأن مسؤوليتها تاريخية، اما مسؤولية الدول النامية فهي نوعية تشترط تنمّي اقتصادها بالدرجة الاولى لكي تستفاد منه شعوبها من ثمار النماء الاقتصادي والتكنولوجي ولإلّا تصاف أن المسؤولية الكبرى تقع على بلدان الدول الصناعية الذي يفرض عليها التصدي لهذا التلوث (شكراني، ٢٠١٨، ١٩٤).

وعند تعرضنا لأساس شروط المسؤولية الدولية ففوق الفعل غير المشروع واسناده لا يكفي، فلا بد من وجود ضرر يقتضي التعويض أي كان مادياً أو معنوياً بشرط أن يكون الضرر أكيداً وأن يبنى على حق وليس مجرد مصلحة، وأن لا يكون سبق التعويض عنه (مبارك، ٢٠٢٦، ٥٤)، وبطبيعة الحال لابد ان يكون الضرر المقصود هنا ليس مجرد ضرر آني وقصير المدى بل ان يكون له تأثير جسيم وطويل المدى بمعنى اخر بالإمكان ان يترك اثر سلبي على الأجيال القادمة، ولكن هذا لا يعني بان الضرر غير الجسيم ليس له تأثير او اعتبار، فتراكم مثل هذه الاضرار يمكن ان يشكل مساس بحقوق الأجيال القادمة، وعموما يبقى تحديد معيار دقيق للضرر من الأمور المعقدة وهي ترتبط بكل قضية على حدى وحسب الظروف المحيطة، مع ذلك فان التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة وما يسببه من اضرار مختلفة على الانسان والبيئة والزراعة الخ يعد مثال واضح لضرر الذي يمس حقوق الأجيال القادمة.

وأخيراً يعد العنصر الجوهرى لقيام المسؤولية الدولية هي وجود علاقة سببية بين الخطأ والفعل الذي أدى الى حدوث الضرر أي عنصر الاسناد ، لكن هناك قضايا مثل التغير المناخي أو الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية أو التلوث البيئي طويل الأمد فهنا نجد معضلة تعدد الأسباب التي هي العقبة القانونية التي تمنع محاسبة الدول الحالية عن الاضرار التي تلحق بالجيل المقبل، أو قد يكون الفعل لا ينتج عن دولة واحدة بل هي نتيجة تراكمية لأفعال مئات الدول على مدار السنين، وفي جميع الأحوال تسأل الدولة عن الاضرار التي تلحق بـحقوق الأجيال القادمة لأن هناك إطار قانونياً يفصل ما بين هو طبيعي أو ما هو انتهاكاً دولياً، مما تمنح المحاكم القدرة على تحديد مسؤولية الدولة عن الضرر المستقبلي، لأن اثبات فعل كل دولة وان كان صغيراً أو غير كافٍ بمفرده لإحداث الكارثة يعد عنصراً

ضرورياً في مجموعة أسباب كافية لأحداث الضرر (Plakokefalos, 2015). أو الاعتماد على الدليل العلمي لإثبات الضرر كالانفجارات النووية نظراً لما لها من ثابت علمي بمدى خطورتها الناجمة عنها، فهذا ظرف مشدد لإقامة المسؤولية حتى وإن لم تتوفر الشروط اللازمة للرابطة السببية، لأن أهم ما يميز هذا الشرط الخاص بحقوق الأجيال القادمة أن الضرر لا يتحقق مباشرةً وإنما يحدث بشكل تراكمي ويمتد بآثره لجيل لم يولد بعد (التميمي، ٢٠٢٤، ١٣٣).

فاذا ما ثبتت المسؤولية الدولية ولم تتوفر أي اعدار تترتب على الدولة المخالفة التزامات جديدة بجبر الضرر من خلال وقف النشاط الضار ذات الأثر المستمر وعليها اصلاح الضرر، وإعادة الحال الى ما كانت قبل وقوع الفعل الغير مشروع، فهو من المبادئ الثابتة في القانون الدولي عند خرق أي التزام مستوجباً تعويضاً مناسباً سواء كان عينياً أو مادياً (الأمم المتحدة، ٢٠٠٧، ١٥).

وعلى وجه العموم يجب على القاضي الدولي عند تقدير التعويض في مجال المسؤولية الدولية أن يعتمد على مبادئ أساسية وهي أن تكون مصلحة الدولة نفسها ككيان سياسي مستقل وليست مصلحة الفرد نفسه وهذا لا يعني استبعاد اضرار الافراد تماماً لان المحكمة الدولية تعتبر الاضرار الواقعة على الافراد مقياساً تسترشد فيه عند تقدير التعويض العيني الذي يكون افضل من المالي لان الاخير لا يمكن اللجوء اليه الا في حالة استحالة اصلاحه عينياً (سيد، ٢٠٢١، ١٢٢).

ولتكريس حقوق الأجيال القادمة يجب ألا تقل عن المستوى الذي بلغته الأجيال الحالية وهو ما يؤسس المسؤولية الدولية والتي تتجلى من خلال مستوى المحافظة على ما هو موجود من خلال الدور الذي تقوم به الأجيال الحالية للحفاظ على الارث الثقافي ومستوى الاستعمال والتصرف الرشيد بالموارد الطبيعية وخاصة المياه والطاقة وأن تكون هناك موارد جديدة تورثها للأجيال المقبلة (الفرشيشي، ٢٠٢٥).

### المطلب الثالث

#### التحديات التي تواجه نظام المسؤولية الدولية عن انتهاك حقوق الأجيال القادمة

على الرغم من التطور الملحوظ في منظور القانون الدولي والمؤسسات الدولية المتعلقة بحقوق الأجيال القادمة في العقود الأخيرة ولما لها من تأثير ايجابي للتطور المستقبلي للعدالة بين الأجيال، لكن ما حدث بعد عام ٢٠٢٢ وتداعيات الحرب الروسية-الاوكرانية بانتهاكها حقوق الانسان الى جانب عسكرة الخطاب العام في المجتمعات والسخرية من اجل السلام، والتعاون في السياسات الخارجية، فهذا الوضع المعقد الشامل، واجه أيضاً تطورات اضافية أخرى في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ أضرت بشكل عميق بمصداقية القانون الدولي بشكل عام والشمولية المعلنة لقانون حقوق الانسان والأجيال القادمة بشكل خاص منها قيام اسرائيل بغزو عسكري واسع النطاق على سكان قطاع غزة المدنيين، بحيث جرى اتهام اسرائيل

بارتكابها جرائم إبادة جماعية أمام محكمة العدل الدولية في كانون الثاني ٢٠٢٤، إلا أن المحكمة اعتبرت الاتهام من ضمن قراراتها المؤقتة، وغيرها من العوامل والأحداث السياسية اللاحقة التي أثرت على سبل عيش وحقوق جميع الأجيال، وبعيداً عن التهديدات العسكرية للمجتمع الدولي، فإن أكثر حدث أثر أيضاً على حقوق الإنسان هو تفاقم تغير المناخ والتنوع البيولوجي والانبعاثات السامة والجفاف الزراعي (Bustami, 2026, 20).

ألقت التقلبات التي عانت منها أسعار النفط العالمية، بظلالها على الاقتصاد العالمي، مما تسبب في أحداث ارباكٍ وخللٍ في مجالات حقوق الإنسان المختلفة كالانتمية وحقوق العيش في حياة كريمة فضلاً عن تباين مستوى الرفاهية للأجيال الحالية، وحقوق الأجيال القادمة في التمتع بالثروات النفطية، نتيجة وجود تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية، انتهكت جميعها مفهوم العدالة بين الأجيال، لذا فإن من المسلم به، ضرورة أن يعترف القانون الدولي بحقوق هذه الأجيال - القادمة -، وفرض التزامات على الجيل الحالي، بالرغم من وجود تحديات ( قانونية ، اقتصادية، بيئية، لدى الدول المتقدمة والنامية)، تعيق من فاعليته وتحقيق أهدافه على أرض الواقع، وعليه لا بد من تقديم صياغة متكاملة حول كيفية ضمان حقوق مستقبل البشرية في ظل نظام قانوني ومن هذه التحديات هي:

**أولاً- التحديات القانونية:** يمكن تقسيم هذه التحديات الى الأبعاد الرئيسة الآتية:

١- اشكالية الشخصية القانونية للأجيال القادمة: يثير المطالبة بحقوق الأجيال القانونية عقبة قانونية تتمثل في كيفية المطالبة بحقوق أشخاص غير موجودين ولا يمتلكون أهلية قانونية، ولم يقع عليهم فعل غير مشروع، فهذا انقسم الفقه القانوني في هذا الشأن الى اتجاهين، أولهما المنكر لحقوق هذه الأجيال، ورافضاً فكرة وجود التزامات للجيل الحالي، سواء تعلق بالاقتصاد أو البيئة أو غيرها، بحجة عدم وجود حقوق لأشخاص مجرد محتملين لأن اسناد الحقوق تتم بشكلٍ صحيح الى أشخاص طبيعيين وليس محتملين (الجربا، ٢٠٢٤، ١٧).

وثانيهما أنصار الاتجاه المؤيد لحقوق الأجيال القادمة، الذين دعموا بصورةٍ أكثر هذه الحقوق لكونها مرتبطة بحقوق الإنسان، فهو التزام اخلاقي وقانوني أساسه العدالة بين الأجيال، فالأخلاق تقتض عدم توريث الأجيال المقبلة أعباء اقتصادية واجتماعية واكولوجية (التميمي، ٢٠٢٤، ٢٧) مستشهدين بحقوق الموتى، فالأموات غير موجودين حالياً ومع ذلك نلتزم اخلاقياً وقانونياً بتنفيذ وصاياهم (أبو الخير، ٢٠٢٢، ٨١٠):

ونرى ان هناك ترابطاً قوياً بين حقوق الانسان وحقوق الاجيال القادمة، باعتباره جزءاً اصيلاً منها، وليس امراً منفصلاً، وان عدم مراعاة هذه الحقوق يعد اهداراً للجهود الدولية، لان الهدف الاساسي لحقوق الانسان هي العدالة وخدمة الحاجة البشرية سواء للحاضر والمستقبل، وأن أي تأثير سلبي على حقوق الأجيال القادمة يعد مساساً مباشراً بفلسفة حقوق الانسان الحالية، فالتزامنا تجاه الجنين في بطن أمه قبل أن، تبعث فيه الروح، يعد التزاماً لشخص غير موجود لكن محتمل وجوده.

٢- **غموض الطابع الانزامي للمعاهدات والاعلانات الدولية:** ان كثيراً من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الأجيال القادمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام ١٩٩٢ (Unfccc)، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢، فكلتاها اتسما بطابعهما التوجيهي أكثر من الانزامي، مما أضعف امكانية المطالبة بتنفيذ هذه الحقوق (علام، ٢٠٢٦، ٣٨٣) مثل اعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب بلاده من اتفاقية باريس للمناخ عام ٢٠٢٥، بسبب شكوكه في مدى جدية مكافحة الاحتباس الحراري على مستوى العالم، الذي عبّر عنه حسب قوله بأنه " خدعة.. وأن اتفاقية باريس للمناخ غير عادلة ومنحازة"، فهذا القرار الذي اتخذه له تبعات اقتصادية وصحية للأجيال القادمة لأنها مكلفة مادياً لبناء بنى تحتية مقاومة للتغير المناخي، واصلاح الأضرار الناجمة عن الكوارث، علاوة على تدهور جودة الهواء وانتشار الأمراض وتأثر امدادات المياه النظيفة، مما يعني أن القرارات البيئية المتخذة اليوم هي التي ستحدد شكل الحياة والبيئة التي ستعيش فيها هذه الأجيال (قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٢٥). كما جاءت أيضاً الاعلانات الدولية مفتقدة الى شرطي الممارسة العامة والرأي القانوني مثل اعلان ستوكهولم وجوهانسبرغ مفتقدة طبيعة الانزام القانوني (Schröder, 2015, 172).

٣- **غياب محكمة دولية مختصة:** لا يوجد لليوم محكمة دولية قائمة بالنظر حصرياً في القضايا المتعلقة بحقوق الأجيال القادمة، فعلى الرغم من الآراء الاستشارية التي قدمت من المحاكم السالفة الذكر الا أنها لا تملك قوة قانونية وآلية ملزمة بتنفيذ مباشر (Manderscheid, 2026, 362). ويرى الباحث بان محكمة العدل الدولية يمكن ان تؤدي دوراً مهماً في هذا المجال في حال تفعيل دورها من قبل الدول من خلال عدم وضع العراقيل امامها والموافقة على التقاضي امامها في موضوع حقوق الاجيال القادمة.

٤- **غياب التمثيل القانوني لمن لم يولدوا بعد:** بما أن الأجيال القادمة لا تمتلك القدرة عن التعبير عن رأيها أو اقامة دعاوي قضائية ضد أي انتهاك لحقوقهم، لذا فان فكرة انشاء الوصي تقوم على تعيين شخصية قانونية مستقلة تعمل كحارس ومدافع عن مصالح أجيال المستقبل، وعلى الرغم من وجود تجارب دولية

لإنشاء فكرة الوصي في كثير من البلدان منها المجر والمانيا، إلا أن هذه التجارب بقيت محدودة الأثر على الصعيد الدولي (Schröder, 2015, 174).

**ثانياً- التحديات الاقتصادية:** التي تظهر من خلال نزعة التفكير قصيرة المدى بالدورات الانتخابية القصيرة، وبالارباح الفصلية للشركات، مما يجعل الجيل الحالي يميل الى تقديم منفعه عاجلة على حساب استدامة الموارد لأجيال القادمة، وأيضاً تفضل العديد من الدول ممارسة سياستها المطلقة على مواردها الطبيعية، وفقاً لاحتياجاتها الراهنة، وتعد بأن فرض قيود بيئية صارمة لصالح المستقبل مساساً باستقلالها الاقتصادي (Weiss, 1990, 205).

### ثالثاً- التحديات البيئية والعلمية:

١- **تحديات اثبات الضرر:** إن اثبات العلاقة السببية بين الفعل والضرر المستقبلي يعد من المسائل المعقدة، نظراً لطبيعة الأضرار العابرة للحدود والزمن مثل التلوث الطويل الأمد، فتعد من أبرز التحديات في صعوبة تحديد المسؤولية الدولية، واثبات الضرر والعلاقة السببية نتيجة عوامل بيئية واقتصادية واجتماعية متشابكة، تتجاوز قدرة الجيل الحالي على السيطرة الكاملة عليها (علام، ٢٠٢٦، ٣١١).

٢- **صعوبة تحديد الاحتياجات المستقبلية:** فمن الصعب التنبؤ الدقيق بالتطورات التكنولوجية، أو القيم التي ستبناها أجيال المستقبل، مما يستدعي الالتزام المبدئي بصون الخيارات لتترك أكبر قدر من المرونة لهم، بدلاً من التكهّن بحاجاتهم التكنولوجية (Weiss, 1990, 207).

**رابعاً- التحديات بين الدول المتقدمة والنامية:** أي صراع الأولويات بين الفقر والاستدامة، فتطالب الدول النامية بحققها في التنمية الاقتصادية واستغلال الموارد لانتشال شعوبها من الفقر الراهن، وتحويل الاعباء للأجيال القادمة دون تقديم دعم مالي وتكنولوجي من الدول المتقدمة، علاوة على ان الاضرار البيئية الحالية، تتسبب فيها الدول الصناعية على مدار قرون طويلة، وبالتالي يقع العبء الأكبر في حماية المستقبل على عاتق تلك الدول (Weiss, 1990, 207).

فإذا لم تنفذ هذه الالتزامات، فستولد آثار تراكمية سلبية عبر الزمن على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأجيال القادمة، ولتحقيق حماية فعالة ومستدامة لحقوق هذه الأجيال، فإن الامر يتطلب تكاملاً مؤسسياً وتشريعياً بين القواعد الدولية والممارسات الوطنية، فهذا التكامل يتيح امكانية التحقق من مدى التزام الدولة بتعهداتها الدولية، ومسائلتها عند الاخلال ومن ثم أن العلاقة التفاعلية بين القانون الدولي والقانون الوطني تمثل الإطار الانجع لتحقيق العدالة بين الأجيال وضمانة استدامة جميع الحقوق (علام، ٢٠٢٦، ٣٢٤). ويرى الباحث أن صيانة الكوكب ليست مجرد رفاهية أخلاقية، بل هي حكمة وعقلانية ومحاورة الذات بالاعتراف بحقوق أجيال لم تولد، فهي ليست فضل أو شفقة، بل واجب عقلائي حتمي لحفظ كرامة واستمرارية التنوع الانساني عبر الزمن.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من بحث موضوع الحماية الدولية لحقوق الأجيال القادمة، نخلص الى مجموعة من النتائج والمقترحات، وكما يأتي:

**النتائج:** تتمثل ابرز النتائج التي انتهينا اليها في هذا البحث بما يأتي:  
أولاً- يظهر الأساس القانوني لحقوق الأجيال القادمة مرتكزاً على منظومة واسعة من الاتفاقيات والاعلانات الدولية الغير ملزمة.

ثانياً- ان مفهوم الأجيال القادمة هو مفهوم مستحدث، متطور، يصعب تحديد مفهوم الجيل المقبل زمنياً، فضلاً عن افتقار الاتفاقيات والاعلانات الدولية الى ايجاد تعريف له. ومع هذا يمكن القول ان الأجيال القادمة تشمل جميع اعضاء الجنس البشري الذي ستعيش على كوكب الارض في المستقبل.

ثالثاً- ان حقوق الانسان واحدة لجميع البشر، ومنها حقوق الاجيال القادمة التي تمتاز بأبعادها المستقبلية والعمومية وقابليتها على مواكبة التطور وعدم قابليتها للتجزئة.

رابعاً- ان حقوق الاجيال القادمة هي من المواضيع المهمة التي لاقى اهتماما كبيرا من الدول بوصفها حق من حقوق الانسان، وإنها اصبحت تشغل العالم لما تتعرض له من اخطار نتيجة التطور الصناعي والتكنولوجي وتلوث البيئة وتأثيرها على جميع الاجيال.

خامساً- ان المسؤولية التضامنية، هي إلزام الجيل الحالي بتوجيه التقدم العلمي نحو الحفاظ على حقوق الجيل القادم المتمثل بتطوير البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وغيرها.

سادساً- يعاني نظام المسؤولية الدولية من ثغرات في مجال حماية حقوق الاجيال القادمة أبرزها غموض الطابع الالزامي لكثير من الالتزامات، وصعوبة اثبات العلاقة السببية، وكذلك غياب محكمة دولية مختصة بحقوق أجيال لم تولد بعد.

#### المقترحات

اولاً- على المجتمع الدولي صياغة معاهدة دولية ملزمة متكاملة، تتعلق بحقوق الاجيال القادمة، تتضمن آليات رقابة وتنفيذ فاعلة.

ثانياً- انشاء محكمة دولية مختصة للنظر في القضايا التي تتعلق بحقوق هذه الأجيال.

ثالثاً- التأكيد على استخدام التكنولوجيا النظيفة المتجددة، وعدم الاخلال بمصير وحقوق الاجيال في التمتع بالثروات الطبيعية، والتوزيع العادل والمنصف للخدمات العامة بين الاجيال. وانشاء آلية تمثيل دولية لحقوق الأجيال القادمة كمنصب مفوض سامي للأجيال القادمة على المستوى الأممي.

رابعاً- دمج البعد الاخلاقي مع القانوني، أي التأكيد على أن صياغة السياسات والاتفاقيات الدولية، بحيث يجب أن توازن بين مصالح الحاضر وحقوق المستقبل.

خامساً- ومن أجل تطوير المسؤولية الدولية تجاه الاضرار الممتدة عبر الحدود والزمن، لابد من ايجاد إطار قانوني دولي ملزم باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للحد من المخاطر المستقبلية، مما يعزز العدالة

بين الأجيال. وايضا التعاون الدولي كركيزة اساسية لضمان حماية فعالة لحقوق اجيال، لم تولد بعد من خلال تبادل المعلومات العلمية والبيانات البيئية بين الدول .  
سادساً- اخيراً تشكيل آليات مسائلة الدولة، واقامة منظومة رقابية وقضائية تضمن التزام الدول بالمعايير الدولية من خلال انشاء لجان دولية مختصة تعنى بالالتزام الدول بالتقيد بهذه الحقوق .

## المصادر والمراجع

### ١. العربية

- إبراهيم، إ. ع. ر. (٢٠١٧). مكافحة التغيرات المناخية في ضوء النظام القانوني الدولي: دراسة تحليلية تقييمية. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع، كلية الشريعة والقانون، جامعة دمنهور، مصر. ٣٨٧-٤٢٢.  
<https://doi.org/10.21608/jlr.2024.257713.1357>
- ابن منظور، ج. م. ب. (بدون سنة). لسان العرب (المجلد الثالث، الجزء الأول). القاهرة: دار المعارف.
- أبو الخير، م. أ. إ. (٢٠٢٢). حقوق أجيال المستقبل، ومسؤوليات الجيل الحالي بين الأزمنة والحل. *مجلة كلية الآداب*، ٧١ (٧١)، جامعة المنصورة.
- أحمد، ص. م. (٢٠٢٥). كيف نحمي حقوق الأجيال القادمة؟. *مجلة بدائل*، (٦٧). مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر.
- الأمم المتحدة. (٢٠٠٧). *حولية لجنة القانون الدولي لعام ٢٠٠١: تقرير لجنة القانون الدولي إلى الجمعية العامة عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين، الجزء الثاني، المجلد الثاني. نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة*.  
<https://legal.un.org/ilc/reports/2001/arabic/cover.pdf>
- التميمي، ش. ح. د. (٢٠٢٤). *الحماية القانونية الدولية لحقوق الأجيال القادمة*. رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق.  
<https://uokerbala.edu.iq/archives/research-paper-الاح-الحماية-القانونية-الدولية-لحقوق-الاج>
- الجربا، ف. خ. م. ع. (٢٠٢٤). *الحماية الدولية لحقوق الأجيال القادمة في ضوء أهداف التنمية المستدامة* (رسالة ماجستير). كلية الحقوق، جامعة الموصل.
- الجزيرة نت. (٢٠١٧). الاسكو.. لجنة اقتصادية واجتماعية أممية لغربي آسيا. الجزيرة نت.  
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/3/18/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%83%D9%88%D8%A7-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9>
- الرمادي، ر. ر. ح. (٢٠٢٣). الأمن الإجمالي في دعاوى المناخ. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*. كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، دمنهور، مصر. ٣٤٣-٣٨٣.  
<https://doi.org/10.21608/jlr.2024.276692.1404>
- الشحي، ه. ب. ع. ب. ع. (٢٠١٧). حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الشريم، فهد. (٢٠٢٦، ٢٧ كانون الثاني) *حقوق الأجيال غير المولودة: تمثيل قانوني ضروري أم شلل للقرارات الحالية؟*.  
<https://ask.ajsrp.com/86>
- المنصة العربية للحوار والمعرفة.
- الشيخ، م. ع. (٢٠٢٤). أحكام المسؤولية الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي. *المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية*، ٤٣ (٤)، ٩٥-١٢٧.
- العطية، ع. (٢٠٠٥). القانون الدولي العام. دار ابن الأثير للطباعة والنشر، (ط. ٦). جامعة الموصل.
- الفرشيشي، و. (٢٠١٥). حقوق الأجيال القادمة في تونس. *مجلة المفكرة القانونية*، العدد (٢). بيروت.

<https://legal-agenda.com/3/>

أمينة ب. ح. (٢٠١٨). حقوق الأجيال القادمة، هل من دسترة؟ على ضوء التعديل الدستوري لعام ٢٠١٦. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ٣(٢)، ٣٢٦-٣٥٦.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/81308>

بوسوسوب، ح. (2023). العدالة الاجتماعية ودورها في حماية المجتمع مجلة رسالة المسجد، ٢١(٢)، ٧٢-٩٦.

<https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/728/21/2/243091>

بوسكرة ب. (٢٠٢٤). المسؤولية الدولية لحماية الأجيال القادمة في ظل التغيرات المناخية. مجلة الدراسات القانونية المقارنة، ١٠(١)، ١٤٤-١٥٥.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/248910>

جاسم، ح. ر. وحسين، أ. ف. (٢٠٢١). الاقتراض الحكومي وآثاره في حقوق الأجيال القادمة. مجلة العلوم القانونية والسياسية، ١١(٢)، الجزء ٢. كلية القانون، جامعة ديالى. ٦٥٣-٦٧٨.

<https://doi.org/10.55716/jjps.2022.11.2.2.8>

جعفر، أ. ع. (٢٠٢٦). الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول التزامات الدول المتعلقة بالتغير المناخي. مجلة نينوى للدراسات القانونية، ٣(٦).

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/issue/19907>

جواد، ح. ر. ج. (٢٠٢١). الضمانات الدستورية لحقوق الأجيال القادمة (رسالة ماجستير). كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى.

حافظي، س. (٢٠٢٢). التقرير الدولي للحقوق الفردية والجماعية وحقوق الجماعات. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

حسن، ه. (٢٠١٧). الإطار القانوني للمحكمة الدولية لقانون البحار. مجلة العلوم القانونية والسياسية، ٨(٢)، ٢٨٢-٣٠٣.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/46688>

خمو، م. ح.، وعبد القادر، م. م. (٢٠٢٦). القانون الدولي المرن: دراسة تحليلية في التعريف والذاتية والتطبيقات. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ١٦(٣)، ٤٦٥-٤٦٦.

<https://doi.org/10.66026/84cpxe55>

سيد، م. ك. (٢٠٢١). المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية: قضية تشرنوبل ١٩٨٦ (رسالة ماجستير في القانون العام). كلية الحقوق، الجامعة اللبنانية.

شكراني، أ. (٢٠١٨). حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

<https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/The-Rights-of-Future-Generations-in-Light-of-Current-Developments-in-the-Arab-World.aspx>

صابر، م. ص. (٢٠٢٦). مبدأ استمرار الدولة وأثره في حماية حقوق الأجيال القادمة. مجلة المدارات العلمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ٤(١)، ١٠٨-١٣٦.

<https://almadarat.idrisi.edu.iq/index.php/madarat/article/view/356>

عبد العزيز، ع. ح. ع. (٢٠٢١). الحماية الدستورية لحقوق الأجيال القادمة: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٥٣(٣)، ٩-١١٢.

<https://doi.org/10.21608/jslem.2021.111079.1035>

عبد الكريم، س. ع.، وعبد الله، ز. ع. (٢٠٢٦). التناقض المناخي وأثره في تعزيز حماية البيئة. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ١٦(٧)، ٤٢٤٥-٤٢٧٦.

<https://doi.org/10.66026/ympkyq26>

علام، إ. أ. (٢٠٢٦). المسؤولية الدولية تجاه الأضرار العابرة والمتعددة الأجيال. مجلة روح القوانين، ١(١٤)، ٢٧١-٣٤٨.

<https://doi.org/10.21608/las.2026.469696.1373>

غني، م. س. ع. (٢٠١٨). الأمن البيئي من منظور القانون الدولي العام. المؤتمر العلمي الخامس للقانون والبيئة، طنطا، مصر.

<https://law.tanta.edu.eg/files/conf5/pdf>

غبولي، م. س.، وبوسعدية، ر. ع. (٢٠٢٥). النظام الاتفاقي الدولي للحماية من الأخطار الطبيعية وترقية حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. مجلة جامعة البنان للدراسات والبحوث القانونية، ٤(١).

<https://doi.org/10.65263/6f31pt02>

قاسم، ح. ف. (٢٠٢٠). الانتهاكات العابرة للأجيال القادمة في القانون الدولي. رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

- قاسم، ح. ف.، وخلف، ح. ع. (٢٠٢١). حقوق الأجيال وعلاقته بالتنمية المستدامة مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، ٣٦(٣)، ٦٨٣-٦٥٣.
- قناة الجزيرة الفضائية. (٢٠٢٥، ٢١ كانون الثاني). أميركا تتسحب من اتفاقية المناخ وتلتحق بإيران واليمن وليبيا. قناة الجزيرة. <https://www.aljazeera.net/news/2025/1/21/>
- مبارك، ع. (٢٠٢٦). المسؤولية الدولية عن حماية البيئة: دراسة مقارنة (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر. <http://thesis.univ-biskra.dz/id/eprint/5130>
- مجاب، غ. ك.، وطعمة، أ. ز. (٢٠١٨). حقوق الإنسان والديمقراطية. بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية.
- محمد، م. ع. (٢٠٢٢). جريمة الإبادة البيئية: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء القانون الدولي الجنائي. مجلة العلوم القانونية والسياسية، ١١(٢)، الجزء (١)، جامعة ديالى. <https://doi.org/10.55716/jjps.2022.11.2.6>
- مطير، م. ك.، وخلف، ح. ع. (٢٠٢٣). الحماية المعيارية للجنوم البشري مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، ٣٧(٢)، ٦٦٧-٦٩٧. <https://doi.org/10.35246/jols.v38i2.690>
- معلا، س. (٢٠١٤). القانون الدولي العام في ظل منظومة المعايير الدولية (ط. ١). دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع.
- ميمون، خ. (٢٠٢٦). الاعتراف القانوني بحقوق الأجيال القادمة في إطار القانون الدولي. دفاتر السياسة والقانون، ١٨(١)، ١٨٢-١٩٥. <https://asjp.cerist.dz/en/article/287282>
- هاشمي، ح. (٢٠٢٧). الإطار القانوني للمحكمة الدولية لقانون البحار مجلة العلوم القانونية والسياسية، ١٦(1)، ٧٨، الجزائر.
٢. ترجمة المصادر العربية إلى الإنكليزية.

Ibrahim I A R 2017 Combating climate change in light of the international legal system An analytical evaluative study Journal of Jurisprudential and Legal Research Special Issue of the Fourth International Scientific Conference Faculty of Sharia and Law Damanhour University Egypt pp 387-422 <https://doi.org/10.21608/jlr.2024.257713.1357>

Ibn Manzur J M B n d Lisan al-Arab Vol 3 Part 1 Cairo Dar al-Ma'arif

Abu Khair M A A I 2022 Future generations' rights and current generation's responsibilities between crisis and solution Faculty of Arts Journal 71 Mansoura University.

<https://doi.org/10.21608/artman.2022.116291.1526>

Ahmed S M 2025 How do we protect the rights of future generations Alternatives Journal 67 Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies Cairo Egypt.

<https://acpss.ahram.org.eg/News/21407.aspx>

United Nations 2007 Yearbook of the International Law Commission 2001 Report of the International Law Commission to the General Assembly on the work of its fifty-third session Vol II Part Two New York and Geneva United Nations.

<https://legal.un.org/ilc/reports/2001/arabic/cover.pdf>

Al-Tamimi S H D 2024 International legal protection of the rights of future generations Master's thesis University of Karbala Iraq

<https://uokerbala.edu.iq/archives/research-paper> [الاج-الحماية-القانونية-الدولية-لحقوق](https://uokerbala.edu.iq/archives/research-paper)

Al-Jarba F Kh M A 2024 International protection of the rights of future generations in light of the Sustainable Development Goals Master's thesis Faculty of Law University of Mosul

Al Jazeera Net 2017 ESCWA A UN Economic and Social Commission for Western Asia Al Jazeera Net.

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/3/18/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%83%D9%88%D8%A7-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9>

- Al-Ramadi R R H 2023 Procedural security in climate litigation Journal of Jurisprudential and Legal Research Faculty of Sharia and Law Al-Azhar University Damanhour Egypt pp 343–383 <https://doi.org/10.21608/jlr.2024.276692.1404>
- Al-Shihi H B A B A I 2017 The right to sustainable development in international human rights law Master's thesis Faculty of Law Middle East University Jordan. <https://search.emarefa.net/detail/BIM-763354>
- Al-Shuraim F 2026 January 27 Rights of unborn generations Necessary legal representation or paralysis of current decisions Arab Platform for Dialogue and Knowledge <https://ask.ajsrp.com/86>
- Al-Sheikhi M A 2024 Rules of international responsibility under international law International Journal of Legal Research and Studies 3 4 pp 95–127. <https://doi.org/10.59992/IJLRS.2024.v3n4p4>
- Al-Atiyya A 2005 Public International Law 6th ed Mosul University Ibn al-Athir Press
- Al-Farshishi W 2015 Future generations' rights in Tunisia Legal Agenda Journal Issue 2 Beirut <https://legal-agenda.com/3/>
- Amina B H 2018 Future generations' rights Constitutionalization In light of the 2016 constitutional amendment Professor Researcher Journal of Legal and Political Studies 3 2 pp 326–356 <https://asjp.cerist.dz/en/article/81308>
- Boussarsoub H 2023 Social justice and its role in protecting society Journal of the Mosque Message 21 2 pp 72–96 <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/728/21/2/243091>
- Bouskara B 2024 International responsibility to protect future generations under climate change Comparative Legal Studies Journal 10 1 pp 144–155 <https://asjp.cerist.dz/en/article/248910>
- Jasim H R and Hussein A F 2021 Government borrowing and its effects on the rights of future generations Journal of Legal and Political Sciences 11 2 Part 2 Faculty of Law University of Diyala pp 653–678 <https://doi.org/10.55716/jjps.2022.11.2.2.8>
- Jaafar A A 2026 Advisory opinion of the International Court of Justice on states' obligations regarding climate change Nineveh Journal of Legal Studies 3 6. <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/issue/19907>
- Jawad H R J 2021 Constitutional guarantees of the rights of future generations Master's thesis Faculty of Law and Political Science University of Diyala
- Hafizi S 2022 International report on individual and collective rights and community rights Amman Dar Al-Ayyam Publishing
- Hassan H 2017 The legal framework of the International Tribunal for the Law of the Sea Journal of Legal and Political Sciences 8 2 pp 282–303 <https://asjp.cerist.dz/en/article/46688>
- Khammu M H and Abdelqader M M 2026 Soft international law An analytical study on definition identity and applications Journal of Babel Center for Human Studies 16 3 pp 4625–4660 <https://doi.org/10.66026/84cpxe55>
- Sayed M K 2021 International responsibility for environmental damage The Chernobyl case 1986 Master's thesis in Public Law Faculty of Law Lebanese University
- Shukrani A 2018 Future generations' rights with reference to Arab contexts 1st ed Beirut Arab Center for Research and Policy Studies. <https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/The-Rights-of-Future-Generations-in-Light-of-Current-Developments-in-the-Arab-World.aspx>
- Saber M S 2026 The principle of state continuity and its impact on protecting the rights of future generations Al-Madarat Scientific Journal of Humanities and Social Sciences 4 1 pp 108–136 <https://almadarat.idrisi.edu.iq/index.php/madarat/article/view/356>
- Abdulaziz A H A 2021 Constitutional protection of the rights of future generations A comparative study Journal of Legal and Economic Research 53 3 pp 9–112 <https://doi.org/10.21608/jslem.2021.111079.1035>

- Abdulkarim S A and Abdullah Z A 2026 Climate litigation and its impact on enhancing environmental protection Journal of Babel Center for Human Studies 16 7 pp 4245–4276 <https://doi.org/10.66026/ympkyq26>
- Allam I A 2026 International responsibility for transgenerational and multi-generational damage Journal of Spirit of Laws 1 114 pp 271–348 <https://doi.org/10.21608/las.2026.469696.1373>
- Ghoneim S A 2018 Environmental security from the perspective of public international law Fifth Scientific Conference on Law and Environment Tanta Egypt <https://law.tanta.edu.eg/files/conf5/pdf>
- Ghbouli M S and Bousaadia R A 2025 International treaty system for protection against natural hazards and promotion of environmental protection within sustainable development Journal of Al-Bayan University for Legal Studies and Research 4 1 <https://doi.org/10.65263/6f31pt02>
- Qasim H F 2020 Transgenerational violations in international law Master's thesis University of Baghdad
- Qasim H F and Khalaf H A 2021 Rights of generations and their relation to sustainable development Journal of Legal Sciences Faculty of Law University of Baghdad 36 3 pp 653–683 <https://doi.org/10.35246/jols.v36i3.488>
- Al Jazeera Channel 2025 January 21 America withdraws from the climate agreement and joins Iran Yemen and Libya Al Jazeera <https://www.aljazeera.net/news/2025/1/21/>
- Mubarak A 2026 International responsibility for environmental protection A comparative study Doctoral dissertation Faculty of Law and Political Science Mohamed Khider University Biskra Algeria <http://thesis.univ-biskra.dz/id/eprint/5130>
- Mujab Gh K and Tu'ma A Z 2018 Human rights and democracy Baghdad Al-Mustansiriya Center for Arab Studies
- Mohammed M A 2022 Ecocide A comparative analytical study in light of international criminal law Journal of Legal and Political Sciences 11 2 Part 1 University of Diyala <https://doi.org/10.55716/jjps.2022.11.2.6>
- Mutair M K and Khalaf H A 2023 Normative protection of the human genome Journal of Legal Sciences Faculty of Law University of Baghdad 37 2 pp 667–697 <https://doi.org/10.35246/jols.v38i2.690>
- Mu'alla S 2014 Public International Law under the system of international standards 1st ed Damascus Dar Alaa Al-Din Publishing
- Maimoun Kh 2026 Legal recognition of the rights of future generations under international law Notebooks of Politics and Law 18 1 pp 182–195 <https://asjp.cerist.dz/en/article/287282>
- Hashimi H 2027 The legal framework of the International Tribunal for the Law of the Sea Journal of Legal and Political Sciences 16 p 78 Algeria

٣. الإنكليزية

- Bubnyte, K. (2024). *Human rights of future generations under international law* (Master's thesis). Vilnius University, Faculty of Law. <https://epublications.vu.lt/object/elaba:229579523/index.html>
- Bustami, A. (2026). The legal relationship between present and future generations .*Springer* . Switzerland. <https://www.springerprofessional.de/en/the-legal-relationship-between-present-and-future-generations/51589202>
- Carrilo-Santarelli, N., & Setzu, F. (2024). *The protection of future generations as key to transform international law and prevent environmental catastrophes. Jura Gentium, XXI* (1). University of Cagliari. <https://dialnet.unirioja.es/servlet/articulo?codigo=9686564>
- Chapel, T. (2023, July 13) .*Maastricht Principles on the Human Rights of Future Generations* . Center for the United Nations.

[https://www.genevaenvironmentnetwork.org/wp-content/uploads/2023/07/Maastricht-Principles-on-Human-Rights-of-Future-Generations\\_Launch\\_Save-the-Date.pdf](https://www.genevaenvironmentnetwork.org/wp-content/uploads/2023/07/Maastricht-Principles-on-Human-Rights-of-Future-Generations_Launch_Save-the-Date.pdf)

Convention on Biological Diversity (CBD). (2010, October 29). Strategic Plan for Biodiversity 2011–2020 and the Aichi Biodiversity Targets. Adopted at COP10, Nagoya, Japan. <https://www.cbd.int/sp>

European Court of Human Rights. (2024, April 9). *Verein KlimaSeniorinnen Schweiz and Others v. Switzerland* (Application no. 53600/20), Grand Chamber Judgment. Strasbourg: ECHR. Retrieved September 5, 2026, from <https://www.nortonrosefulbright.com/en/knowledge/publications/f0569156/european-court-of-human-rights-delivers-ground-breaking-climate-change-decision>

Good Lobby. (2025). *A turning point for climate action and the protection of future generations*. Retrieved September 5, 2026, from <https://thegoodlobby.eu/a-turning-point-for-climate-action-and-the-protection-of-future-generations/>

Inter-American Court of Human Rights. (2025, May 29). *Advisory Opinion OC-32/25: Climate Emergency and Human Rights (requested by the Republic of Chile and the Republic of Colombia)*. San José: IACtHR. Retrieved September 5, 2026, from [https://www.corteidh.or.cr/docs/opiniones/seriea\\_32\\_en.pdf](https://www.corteidh.or.cr/docs/opiniones/seriea_32_en.pdf)

International Court of Justice. (2025, July 23). *Obligations of States in respect of climate change, Advisory Opinion*. Case No. 187. Retrieved September 5, 2026, from <https://icj-cij.org/en/case/187>

Liebenberg, S., & Nolan, A. (2026). *Recognizing future generations under the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights: An overdue reappraisal*. *Human Rights Law Review*, 26(1). Oxford University Press. 1-22. <https://doi.org/10.1093/hrlr/ngaf052>

Manderscheid, J. F. (2026). Constructive Trusts and Intergenerational Equity in Human Rights Law: Beyond the Public Trust Doctrine. *International and Comparative Law Quarterly*. Cambridge University Press. 343-374. <https://doi.org/10.1017/S0020589326101584>

Plakokefalos, I. (2015, May). Causation in the law of state responsibility and the problem of overdetermination: In search of clarity. *European Journal of International Law*, 26(2). 471-492. Retrieved September 5, 2026, from <https://doi.org/10.1093/ejil/chv023>

Rights of Future Generations. (2023, February 3). *The Maastricht Principles on the Human Rights of Future Generations*. <https://www.rightsoffuturegenerations.org/>

Samuelsson, N. (2023). *Future generations as subjects of rights?* (Master's thesis). Department of Human Rights, Institute of History, Lund University. <https://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordId=9116878&fileId=9116879>

Schröder, F. R. (2015). Future generations and the environment: A right to intergenerational equity under international law? *Palestine Studies Law Review*, 15(1), 165-195. <https://doi.org/10.29053/pslr.v15i1.3666>

Summers, J. K., & Smith, L. M. (2014, January). The role of social and intergenerational equity in making changes in human well-being sustainable. *National Library of Medicine*. Retrieved September 5, 2026, from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4165836>

Sun, E. (2025, September 27). *From Boomers to Beta: A guide to the generation names*. Today.com. <https://www.today.com/parents/teens/generation-names-rcna137457>

UNESCO. (1997, November 12). *Declaration on the responsibilities of the present generations towards future generations*. Adopted at the 29th session, Paris. Retrieved September 2, 2026,

from <https://www.unesco.org/en/legal-affairs/declaration-responsibilities-present-generations-towards-future-generations>

UNESCO. (2018, June 1). *Circulation of cultural property and shared heritage: What new perspectives*. International Conference, Paris. Retrieved September 2, 2026, from <https://www.unesco.org/en/articles/circulation-cultural-property-and-shared-heritage>

United Nations. (1945, June 26). *Charter of the United Nations, Article 2(4)*. San Francisco. Retrieved September 2, 2026, from <https://www.un.org/en/about-us/un-charter>

United Nations. (1948). *Universal Declaration of Human Rights*. United Nations. Retrieved September 2, 2026, from <https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights>

United Nations. (1966). *International Covenant on Civil and Political Rights*. United Nations Treaty Series, 999, 171. Retrieved September 2, 2026, from <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights>

United Nations. (1966). *International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights*. United Nations Treaty Series, 993. Retrieved September 2, 2026, from <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights>

United Nations. (1992). *Convention on Biological Diversity (CBD)*. Adopted at the United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, Brazil. Retrieved August 26, 2026, from <https://www.cbd.int/convention/text>

United Nations. (1992, May 9). *United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)*. Adopted at the United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro. <https://unfccc.int/process-and-meetings/united-nations-framework-convention-on-climate-change>

United Nations. (1994, June 17). United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD). Adopted in Paris, France. <https://www.un.org/climateactionmechanism/en/united-nations-convention-combat-desertification-unccd-and-climate-peace-and-security>

United Nations. (2000, January 29). *Cartagena Protocol on Biosafety to the Convention on Biological Diversity*. Adopted in Montreal, Canada. Retrieved August 26, 2026, from <https://www.cbd.int/convention/text>

United Nations. (2010, October 29). *Nagoya Protocol on Access to Genetic Resources and the Fair and Equitable Sharing of Benefits Arising from their Utilization to the Convention on Biological Diversity*. Adopted in Nagoya, Japan. <https://www.cbd.int/abs/default.shtml>

United Nations. (2024, September 22–23). *Pact for the Future, Annex II: Declaration on Future Generations*. Summit of the Future, United Nations Headquarters, New York. Retrieved September 5, 2026, from <https://www.un.org/pact-for-the-future/en/annex-ii-declaration-future-generations>

United Nations Conference on Environment and Development. (1992, June 14). *Rio Declaration on Environment and Development*. Rio de Janeiro. Retrieved September 3, 2026, from <https://www.un.org/en/conferences/environment/rio1992>

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (1997, November 12). *Declaration on the Responsibilities of the Present Generations Towards Future Generations: Article 1*. Adopted by the General Conference at its 29th session, Paris. Retrieved September 3, 2026, from <https://www.unesco.org/en/legal-affairs/declaration-responsibilities-present-generations-towards-future-generations>

United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (1997, December 11). *Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change*. Adopted at COP3, Kyoto. Retrieved September 4, 2026, from <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-kyoto-protocol>

United Nations Framework Convention on Climate Change. (2015). *The Paris Agreement*. UN Doc. FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1.

[https://unfccc.int/sites/default/files/resource/parisagreement\\_publication.pdf](https://unfccc.int/sites/default/files/resource/parisagreement_publication.pdf)

United Nations Treaty Collection. (1982). *United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS)*. Retrieved September 4, 2026, from

<https://treaties.un.org/doc/Publication/MTDSG/Volume%20II/Chapter%20XXI/XXI-6.en.pdf>

Weiss, E. B. (2014). *Nature and the common concern of humankind*. In *Pontifical Academy of Social Sciences*, Acta 19 (pp. 1–n). Vatican City: Pontifical Academy of Social Sciences. Retrieved September 2, 2026, from [www.pas.va/content/dam/accademia/pdf/es41/es41-brownweiss](http://www.pas.va/content/dam/accademia/pdf/es41/es41-brownweiss)